بحث عن

فعالية برامج الحماية الإجتماعية في تحقيق التمكين الإجتماعي للمرأة الريفية الفقيرة من منظور الخدمة الإجتماعية

إعداد

د/ فاطمة محمود عبد العليم
أستاذ مساعد بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

٢٠٢١م

الملخص العربى

تؤدي المرأة دورًا فعالاً في خطط التنمية الشاملة لذا شهدت نهاية القرن العشرين توجهًا عالميًا نحو الاهتمام بقضايا المرأة ، ويمثل الفقر خطرًا كبيرًا على الأسرة بوجه عام والمرأة بوجه خاص حيث يمثل انخفاض مستوى معيشة المرأة وعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي ، ونظرًا لوقوع نسبة كبيرة من النساء في دائرة الفقر في المناطق الريفية، ومن هنا فإن تمكين المرأة الريفية الفقيرة وتنميتها أمر هام لأنها تمثل عنصرًا بشريًا فعالاً ، ويمكن بناء إستراتيجية فاعلة لتمكين المرأة الريفية الفقيرة من خلال توفير مظله متكاملة من برامج الحماية الأجتماعية التى تلبى أحتياجات ومشكلات المرأة الريفية، لذا هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد فعالية برامج الحماية الإجتماعية (تكافل وكرامة – المشروطية الصحية – المشروطية التعليمية – فرصة) فى المساهمة فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة ولقد توصلت النتائج إلى أن مظلة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات تحسين المستوى المعيشى تسهم بشكل فعال فى تحسين الوضع الإجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة.

Abstract

Women play an active role in comprehensive development plans, so the end of the twentieth century witnessed a global trend towards paying attention to women's issues. Poverty poses a great danger to the family in general and to women in particular, as it represents a low standard of living for women and the inability to achieve the minimum standard of living. A large number of women are in the circle of poverty in rural areas, hence the empowerment and development of poor rural women is important because they represent an effective human element. It is possible to build an effective strategy to empower poor rural women by providing an integrated umbrella of social protection programs that meet the needs and problems of rural women, so the current study aimed to determine the effectiveness of social protection programs (Solidarity and Dignity - health conditionality - educational conditionality - opportunity) in contributing to achieving Social empowerment of poor rural women, and the results have concluded that the umbrella of health and educational services and services to improve the standard of living contribute effectively to improving the social status of poor rural women

مقدمة الدراسة:

تعد الثروة البشرية هي الثروة الحقيقية لأي مجتمع لأنها مهما كانت مقومات الثروات الأخرى متوفرة فإن تخطيطها واستثمارها يتوقف على العنصر البشري.

وتعتبر المرأة عنصرًا بشريًا ومواردًا هامًا لأي دولة تسعى إلى التنمية ومن هنا يتضح أهمية المرأة كعنصر بشري يؤثر في بناء وتنمية المجتمع وكذلك يجب الاهتمام بتنميتها وبناء قدراتها وتحسين حياتها من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها ومساعدتها في التصدي للمشكلات التي تواجها.

ولأن المرأة الريفية هي التي تأخذ على عاتقها تنمية الأسرة بأكملها الأمر الذي يساهم بدوره في تنمية المجتمع الديني ومن ثم المجتمع القومي ككل لذا اتجهت الدولة إلى تبني مشروعات وبرامج تهدف إلى تنمية المرأة الريفية وتقديم الدعم لها والاهتمام بتعليمها من خلال حزمة من البرامج التي توفر الحماية الاجتماعية للمرأة كأحد ركائز التنمية الشاملة بهدف تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا.

وتعتبر الخدمة الإجتماعية من المهن الأساسية التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية ومساعدة الأفراد على أداء وظائفهم الإجتماعية فرادى أو في جماعات عن طريق الأنشطة المهنية الموجه لاستثمار قدراتهم وإمكانياتهم بما يعود بالنفع على الفرد وأسرته ومجتمعه ومن هذه الفئات المرأة وللخدمة الإجتماعية دور هام في المساهمة في مساعدة المرأة في الحصول على حقوقها من ناحية وانتهاء كافة أشكال التمييز ضدها ومساعدتها على تحسين أوضاعها الإجتماعية والأقتصادية والصحية من خلال الإستفادة من خدمات وبرامج الحماية الإجتماعية التي توفرها الدولة للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على التمكين الإجتماعي للمرأة الريفية الفقيرة.

<u>ولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:</u>

تعد المرأة هي أساس التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وعلى سواعدها يتوقف مستقبل النهضة والتقدم في مجتمعاتنا وتمثل المرأة موردًا بشريًا أكثر وفرة من الموارد المادية وبذلك ينظر إليه كطاقة كبرى يمكن استثمارها وإتاحة الفرصة لها للمساهمة الإيجابية في كافة مجالات التنمية ونتيجة لذلك فقد أصبح تقدم الأمم يقاس بمدى فاعلية نظمها ومخططاتها في رعاية مواردها البشرية والارتقاء بها بجانب مواردها المادية فالثروة البشرية هي أداة انطلاق الأمم وبناء التنمية( ).

ويشكل واقع المرأة في أي مجتمع معيارًا فعليًا على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وارتقائه فالمجتمع الذي لا يعطي المرأة حق قدرها، ويقدر طاقتها وإمكاناتها يفقد نصف موارده البشرية الراهنة[٢].

وتمثل المرأة نصف المجتمع تقريبًا، أو بمعنى آخر هي نصف موارد المجتمع البشري التي تعتمد عليها جهود التنمية، وتلعب دورًا هامًا في الإسهام بفاعلية في برامج ومشروعات التنمية، وذلك إذا ما توفرت لها الظروف والبرامج والمشروعات المناسبة لإعدادها وتدريبها لتحمل مسئولياتها، فلا يتصور أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة مخلفًا ورائه النصف الآخر من أفراده في حالة تخلف، لذا فإن مشاركتها ضرورة تتطلبها خطة التنمية وإحداث التغيير؛ لذا فيعد الاهتمام والعناية بالمرأة وإعدادها الإعداد الصحيح ومساعدتها على القيام بواجبها من الأمور بالغة الأهمية التي تؤدي بالتأكيد إلى تحسين الدخل القومي والمحلي وإلى رفع مستوى معيشة الأسرة، وإلى تربية جيل جديد يستطيع أن يحقق ما يصبو إليه المجتمع[٣].

ولكي تؤدي المرأة دورًا فعالاً في خطط التنمية الشاملة سواء ما تضطلع به من مسئوليات كربة أسرة تضع اللبنات الأولى في تكوين الشخصية المتكاملة للطفل أمل المستقبل وتوجيه إنفاق دخل الأسرة وترشيده أو بما يضطلع به في مجالات الخدمة والإنتاج والعمل الاجتماعي وقيامها بهذه الأدوار يقتضي إعطاء أولوية للمرأة في التعليم بعامة وفي محو الأمية بخاصة وفي ذلك أهمية البرامج التي ينبغي أن تؤخذ بها تحقيقًا لتنميها المنشودة وضرورة وضع قومية متكاملة لتنمية المرأة وأن تكون جزء من خطة الدولة الشاملة[٤].

ويعد مشاركة المرأة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية لما لها من أثر في تعميق الممارسة الديموقراطية وترسيخ الشعور بالولاء والانتماء إلى المجتمع ومواجهة مشكلاته، ولقد كفلت التشريعات والقوانين للمرأة الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، إلا أن ممارستها الفعلية أضعف بكثير من مستوى طموحات هذه القوانين والتشريعات ومازالت دون المستهدف حجمًا وفعالية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من فعالية هذه المقومات، لذا فإن التخفيف من هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها يعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق المشاركة الفعالة وكفالة استمرارها[٥].

شهدت نهاية القرن العشرين توجهًا عالميًا نحو الاهتمام بقضايا المرأة، لذا استحوذت قضايا المرأة على حيز كبير من أهداف الألفية الإنمائية التي وضعتها الأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فوضع المرأة وموضعها في قضايا الفقر والتنمية المستدامة، ساهم في بلورة الأجندة

الإنمائية العالمية والاتجاه في بلورة رؤية نسوية مصرية تهدف إلى تجاوز أشكال التميز ضد المرأة من جانب وتحقيق المساواة مع الرجل في كافة المجالات من جانب ثان.

ويمثل الفقر خطرًا كبيرًا على الأسرة بوجه عام والمرأة بوجه خاص حيث يمثل انخفاض مستوى معيشة المرأة وعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي المطلوب أو المرغوب فيه اجتماعيًا، هي ظاهرة تؤثر على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويؤثر الفقر على انخفاض الاستهلاك للغذاء كمًا ونوعًا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكنى والحرمان من تملك السلع وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والكوارث والأزمات(٦).

وفقر النساء يعد إشكالية ينضم تحتها أو يتفرع عنها منظومة من المشكلات الفرعية التي تشكل أوجهًا متنوعة لها وتبادل معها التأثير والتأثر، فالمرأة بصفتها محور الحياة الأسرية والأسرة محور الحياة الاجتماعية فإن أي قضية تمسها أو تؤثر على عطائها وأدوارها الاجتماعية ستؤثر بالتالي على حياتها الزوجية والأسرية وتنشئة أبناءها، وسيتكلف المجتمع كثيرًا في الإنفاق على تبعات تلك الآثار في وقت هو أحوج ما يكون أن ينفقها على مقومات تنمية البلاد وتطويرها وتقدمها(٧).

ونظرًا لوقوع نسبة كبيرة من النساء في دائرة الفقر في المناطق الريفية، نظرًا لما يمثله السكن العشوائي من مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية والذي يعبر عن حدة الفقر التي لا يمكن أن تتوفر معه إمكانية الحصول على مأوى أخر داخل الأنماط العشوائية الأخرى، ومن ثم تتركز فيه شريحة أفقر فقراء الريف(٨).

ومن هنا فإن تمكين المرأة الريفية الفقيرة وتنميتها أمر هام لأنها تمثل عنصرًا بشريًا فعالاً يتحرك بصماته على معظم جوانب الحياة لكونها عنصرًا منتجًا يسهم في الارتقاء بدخل الأسرة بوصفها مصدر تأثير على باقي الموارد البشرية (الأطفال- الشباب- الرجال) فهي قوة اجتماعية وتربوية يجب تنميتها والاهتمام بها.

يمكن بناء إستراتيجية فاعلة لتمكين المرأة في إطار الفهم والتحليل الواعي للمتغيرات الثقافية القيمية وتحديد أيديولوجية النوع والفوارق بين الجنسين والرعاية المقدمة للمرأة في إطار سياسات رعايتها ومقابلة حاجاتها(٩).

وينظر إلى تمكين المرأة على أنه العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تكسبها قوة تمكنها من السيطرة على حياتها(١٠).

كما يشير تمكين المرأة: إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الانجازات. وبناءً عل هذا التعريف يتبين **أهمية توافر ثلاثة عناصر مترابطة** لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والانجازات.

ويشير كل من تلك العناصر إلى معنى مختلف؛ **فالموارد** تشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية، أما **الإدارة** فتشير إلى قدرة المرأة أو على الأقل إحساسها بالقدرة على تحديد أهدافها الإستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءَ على نتائج تلك الأهداف، أما **الانجازات** فهي تشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسيًا( ) [١].

وترتكز رؤية إستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ على أنه بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها- دون أي تمييز- الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن. ويتطلب تحقيق رؤية وأهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ العمل من خلال أربعة محاور وهي "التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة- التمكين الاقتصادية- التمكين الاجتماعي- الحماية"، وتعكس تلك المحاور الأهداف التفصيلية لمحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك أهداف التنمية المستدامة، كما راعت محاور إستراتيجية المرأة تغطية كل أهداف التنمية المستدامة سواء الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين أو تلك التي تضم غايات تتعلق بوضع المرأة( ) [٢].

تعد مصر من الدول الرائدة في تمكين المرأة منذ فترة طويلة، ومؤخرًا تضمنتها إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع لتقيد كل البرامج والأنشطة الخاصة بالمرأة، حيث شهدت مصرف الآونة الأخيرة تقدمًا إيجابيًا ملحوظًا في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، يرجع ذلك للإدارة السياسية الداعية والمساندة لقضايا المرأة، وإلى ترجمة الإدارة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين واستراتيجيات وبرامج تنفيذية تنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية. وبما أن المرأة في الريف تمثل الأغلبية وفقًا للتعداد السكاني فقد حظى تمكين المرأة الريفية باهتمام العديد من المتخصصين.

فنجد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أعد تقريرًا وافيًا عن تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة.

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، ويبحث السياق العالمي، ويبين كيف أن النهوض بتمكين المرأة والفتاة الريفيتين يساهم في التنمية الريفية والأمن الغذائي. ويناقش التقرير فرص المرأة الريفية في الوصول إلى الموارد (الأراضي والتمويل والإرشاد والمعلومات والتكنولوجيا) والأسواق والعمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية.

ويتضمن التقرير مناقشة لإسهام المرأة والفتاة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وكيف أن توفير الخدمات بإمكانه أن يخفف عنهما هذا العبء، إضافة إلى دورهما في التنمية المستدامة. ويخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات تعرض على لجنة وضع المرأة لتنظر فيها. ويستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن "تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية: المؤسسات والفرص والمشاركة" الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ في أكرا. ويضم التقرير التحليلات والأمثلة التي تقدمت بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. ويخلص إلى توصيات تعرض على اللجنة كي تنظر فيها من خلال توفير مظلة من الحماية الاجتماعية[٣].[١]

وتظهر البيانات العالمية والإقليمية حالات تفاوت صارخ بين المدن والأرياف نتيجة رداءة الخدمات المقدمة في المناطق الريفية وتأخر التنمية فيها. وبسبب ثقل أعباء العمل في المزارع وفي البيت، لا يبقى للمرأة الريفية ما يكفي من الوقت ولا القوة كي تعتني بالأطفال وتحضر وجبات مغذية للأسرة وأغذية تليق بمرحلة الفطام.

وفي المناطق النامية، ينتشر سوء تغذية الأطفال في المناطق الريفية بنسبة تعادل مرتين نسبة انتشاره في الوسط الحضري؛ وأطفال الأسر المعيشية الريفية ممن هم دون سن الخامسة معرضون لخطر الموت أكثر من نظرائهم من أنباء الأسرة المعيشية الحضرية؛ واحتمالات عدم التحاق أطفال الأرياف بالمدارس تضاعف نظيرتها عند أطفال المدن، وتتسع الفجوة أكثر بين الجنسين في المناطق الريفية. ويعيش في المناطق الريفية ثمانية أشخاص من كل عشرة ممن لا يجدون سبيلاً إلى مصدر من مصادر مياه الشرب المحسنة[٤].

من هنا كان أهمية وضع الإستراتيجية القومية لحماية المرأة في مختلف بيئتها الريفية والحضرية. وتهدف الإستراتيجية في هذا المحور القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرماتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر يالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية وحددت الإستراتيجية مؤشراتها لقياس الأثر لمحور الحماية، من بينها

نسبة الإناث من "٢٠- ٢٩" سنة اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة تصل حاليًا لـ ١٨% والمستهدف الوصول بتلك النسبة لـ ١% في ٢٠٣٠، ونسبة الإناث التي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة ١٣% ومستهدف الوصول لـ ٠% في ٢٠٣٠، ونسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزواج ٢٥,٢% ومستهدف الوصول بها لـ ٠%، ونسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزواج ٤,١% ومستهدف الوصول لـ ٠% في ٢٠٣٠، وحددت الإستراتيجية عدد من التدخلات من أجل حماية المرأة من بينها الحد من التحرش من خلال تفعيل القوانين الرادعة ضد التحرش بالمرأة والذي يمتهن كرامتها؛ ونشر قوات الشرطة النسائية التي تعمل على رصد ومنع حالات التحرش بصورة أكبر في مناطق التجمعات؛ وتعزيز استخدام المرأة التي تتعرض للتحرش لحقها القانوني في ملاحقة المتحرشين وزيادة الدعم المقدم لها في أقسام الشرطة؛ وتعزيز التنقل الأمن للمرأة من خلال تشديد الرقابة على التحرش في وسائل المواصلات لما يشكله ذلك من تقييد لقدرتها على التنقل والعمل، وتعزيز حقوق المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية من خلال تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحفظ حقوق المرأة ويضمن المصلحة الفضلى للأسرة، تطوير كافة محاكم الأسرة بما يتناسب واحتياجات المرأة وخاصة ذوات الإعاقة، وإنشاء آلية وطنية للتنفيذ الفوري لأحكام النفقات الخاصة بالمرأة ومن في حضانتها؛ والتوسع في إنشاء مكاتب المساعدة القانونية للمرأة الملحقة بمحاكم الأسرة، من أجل ضمان مساندة فعالة لحصول المرأة والأسرة على حقوق ما بعد الطلاق(١٥).

وحتى يتحقق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة يتم توفير مظلة من برامج الحماية الاجتماعية للمرأة. فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنها تؤدي دورًا هامًا للحد من الفقر وتخفيفه وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان وتراعى كل الاعتبارات الإنسانية وتشمل كل القطاع الريفي وكافة الجماعات المحورية تمثل أمرًا حيويًا لتمكين الناس بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، فهي تمكنهم من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة، كما تساعد على زيادة فرص العمل وتحسين ظروفه ولابد من زيادة غطاء الحماية الاجتماعية ونطاقها(١٦).

والحماية الاجتماعية وفقًا للأمم المتحدة هدفها ضمان الحد الأدنى من معايير الرفاه بين الناس في حالات وخيمة للعيش، حياة كريمة وتعزيز القدرات البشرية كما تشمل الحماية الاجتماعية دور الدولة والمجتمع في حماية المواطنين من المخاطر ومواطن الضعف والحرمان كما تشمل كذلك التدابير اللازمة للتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وسبل العيش والحصول على دخل ثابت(١٧).

ولقد أشارت دراسة أبو الحسن عبد الموجود إلى أن الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كل شرائح المجتمع والاهتمام بتوفير مظلة من الخدمات تهتم بفئات المجتمع ككل مثل المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب مما يستلزم توفير برامج للحماية الاجتماعية تواكب التغيرات المجتمعية المختلفة خاصة أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالعمالة غير المنظمة إلا بشكل محدود(٨).

وتعتبر الحماية الاجتماعية وما تقدمه من خدمات جزءًا لا يتجزأ من التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تهدف الحماية الاجتماعية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التقدم والاستقرار والتماسك الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية(٩).

وهذا ما أوصت به دراسة "Brearly, 2011" "بريلي إيميلي" على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن التأمين الاجتماعي– المعونة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر كما يتضمن نظام الحماية الاجتماعية توفير فرص التعليم والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع(٢٠٢).

كما تسعى الحماية الاجتماعية إلى مساعدة الأسرة الفقيرة إلى جانب مساعدة الأطفال على التمتع بالصحة الحيوية ومساعدة المعاقين في تمكينهم من الحصول على الأجهزة وإعادة التأهيل بالإضافة إلى حماية المسنين من الوقوع في الفقر(٢١).

وتعد الحماية الاجتماعية للفقراء هي أحد الأساسيات التي يقوم عليها الحد من الفقر ومن سوء التغذية فالحماية الاجتماعية أمر حاسم الأهمية للتعجيل بالحد من الفقر، أولاً، لأنه يمكن لهذه الحماية أن تحمي أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي. وثانيًا، ويمكن للحماية الاجتماعية، إذا أحسن هيكلتها، أن تسهم مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، ولاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة، على إدارة المخاطر والأخذ بتكنولوجيات محسنة ذات إنتاجية أعلى(٢٢٢).

وفي دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف ٢٠١٣ في العراق توصلت إلى أن يتجلى أثر برنامج شبكة الحماية الاجتماعية بتقديم الضمانات المادية للشرائح الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر، وتقليل صعوبات الحياة وتمكينها من مسايرة المجتمع والتفاعل معه بإيجابية كي تساهم في انتشال الفقراء من فقرهم فإن تحسين أدائها يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق المزيد من منافع سياسات التحرر الاقتصادي وتقليل مخاطرة تجاه الشرائح الأكثر فقرًا في المجتمع العراقي وتشخيص بعض الصعوبات التي تواجه البرنامج(٣).

كما تعد برامج الحماية الاجتماعية للمرأة تهدف إلى الارتقاء بها عن طريق توعيتها بحقوقها القانونية وتوسيع الحماية الاجتماعية لها في مجال العمل والضمان الاجتماعي وفي دراسة أعدتها منظمة أطباء العالم ببلجيكا فرع تونس ٢٠٢٠ في إطار برنامج RIFEYA.

وتهدف الدراسة إلى توفير فهم أفضل للتحديات والقيود والفص المتاحة لتحسين ظروف المرأة التي تعيش في المناطق الريفية على مستوى الحماية الاجتماعية والنفاذ إلى أنظمة الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية، كما قدمت توصيات إستراتيجية وعملية لتحديد أولويات التدخل من قبل جميع الأطراف المعنية وهياكل الدولة من أجل الحد من الفوارق والتهميش. وتم القيام برصد وتشخيص عملي لأدوار كافة الجهات الفاعلة والمعنية بنظام الحماية الاجتماعية للمرأة في الوسط الريفي، بهدف تحديد الإشكاليات والعوائق والممارسات واقتراح سلسلة من التوصيات من أجل تصور آليات للتدخل وإعداد خطط(٤ ٢).

وفي تقرير الأمم المتحدة عن بناء قدرة المرأة الريفية على الصمود في ظل جائحة كوفيد-١٩ في اليوم الدولي للمرأة الريفية ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر أكد التقرير على أن النساء والفتيات يعانين من الحرمان في ظل هذا الوباء، وتتفاقم هذه المشكلة في المناطق الريفية.

وتواجه المرأة الريفية- التي لها دور مهم في الزراعة، والأمن الغذائي والتغذوي- بالفعل تحديات في حياتها اليومية. والآن، نظرًا لأن جائحة كوفيد – ١٩ والاحتياجات الصحية الخاصة في المناطق الريفية، فيحتمل ألا يحصلن على خدمات صحية جيدة أو أدوية أساسية ولقاحات. كما يمكن للأعراف الاجتماعي المقيدة والقوالب النمطية الجنسانية أن تحد من قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى الخدمات الصحية.

وفضلاً عن ذلك، تعاني كثير من النساء الريفيات من العزلة وانتشار المعلومات المغلوطة وغياب القدرة على الحصول على التقنيات الضرورية لتحسين أعمالهن ومعايشهن.

على الرغم من كل ذلك، فقد كانت تلك النسوة في صدارة صفوف المنخرطين في جهود الاستجابة للوباء حتى مع زيادة أعباء خدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر وأعمالهن المنزلية في أثناء الحظر. ومن هذا المنظور في القرى النائية، وبخاصة المهمشة، نحتاج إلى تدابير لتخفيف عبء الرعاية وإعادة توزيعها بشكل أفضل بين النساء والرجال، وبين العائلات والخدمات العامة التجارية. ومن الضروري المطالبة بإتاحة الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة (من مثل خدمات المياه والكهرباء، والخدمات الصحية) لدعم أعمال المرأة التي لا أجرة عليها من مثل أعمال الرعاية والأعمال المنزلية.

كما أدى الوباء إلى إضعاف ضعف حقوق المرأة الريفية في الأرض والموارد. وتعيق الأعراف والممارسات التمييزية بين الجنسين ممارسة المرأة لحقوق الأرض والملكية في معظم البلدان، وتتعرض الأرامل المصابات بفيروس كوفيد- ١٩ لخطر الحرمان من الميراث. كما يتعرض أمن حيازة المرأة للأراضي للتهديد من عودة المهاجرين العاطلين عن العمل إلى المجتمعات الريفية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الأراضي والموارد وتفاقم الفجوات بين الجنسين في الزراعة والأمن الغذائي(٥ ٢).

وبالطبع تتنوع المشكلات التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الأدوار التي تقوم بها التي تستوجب معالجتها وتذليلها بهدف إدماج النساء الريفيات في عملية التنمية على أحسن وجه منها مشكلات أساسها اجتماعي ومنها مشكلات اقتصادية ومنها مشكلات تتعلق بشخصيتها كفرد في المجتمع وأغلبها مرتبط بما ينتجه المجتمع ويحيط به بالإضافة إلى المشكلات التابعة للمؤسسات وفي ضوء المشكلات يمكن استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية.

فإن تنمية قدرات المرأة الريفية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها في الريف تعتبر مطلبًا قوميًا وبالتالي أصبح الارتقاء بمستوى معيشة المرأة ضرورة حتمية من أجل بقاء واستمرار الحياة الأسرية ودعم وتقدم المجتمع(٦ ٢).

فتشكل المرأة الريفية من حيث العدد حوالي نصف الموارد البشرية في المجتمعات الريفية وتقوم المرأة بأدوار متعددة ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بها والعمل على تنشئتها التنشئة الاجتماعية السليمة حيث إنها المسئولة الأولى عن تعليم السلوكيات والمفاهيم البيئية السليمة( ). وحيث تمثل المرأة في الريف عنصرًا بشريًا فعالاً يترك بصماته على معظم جوانب الحياة ويتعدى ذلك كونها عنصرًا منتجًا يساهم في الارتقاء بالأسرة ورفاهيتها الدعوة إلى أهمية الإسراع بتنمية المرأة الريفية بات أمرًا حيويًا وأساسيًا لتحقيق الأهداف القومية للدولة والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية(٨ ٢).

لذا كان من الأهمية بمكان وضع البرامج التي تساعد المرأة الريفية على أن تعود سيرتها الأولى كوحدة منتجة لا مستهلكة فحسب والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية، وتطوير إنتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة حتى تتميز منتجاتها وتصبح قابلة للتسويق، على أن تدعم هذه الأسر ماديًا وفنيًا عن طريق التعاونيات الشعبية لتحقيق هذا الهدف. ولا تقل أهمية البرامج الوظيفية التي تساعد ربة البيت على اكتساب المهارات والقدرات التي تجعل أسرتها منتجة وتزيد من دخلها ومن المهم في هذا المجال دعم الأجهزة القائمة بهذه المهام حاليًا (الأسر المنتجة ومراكز الثقافة الجماهيرية) حتى تجعل من المرأة كربة بيت قوة كبيرة منتجة(٩).

من هنا كان أهمية توافر البرامج والخدمات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتغيير لملاحقة التغيير العالمي وأن الاستثمار في مجال بناء القدرات التنموية للمرأة يعتبر ضمن سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٣).

والتمكين يركز على مساعدة المرأة للتصدي لمشكلاتها، والمشاركة بأي عملية تخطيطية لإجراءات أو برامج اجتماعية تتعلق بالتعامل مع مشكلاتها الحياتية والاجتماعية، ولعل أشهر المبادرات الاجتماعية التي جرت بالمجتمع الأمريكي وتأخذ بمبدأ التمكين هي مبادرات تعليم الكبار والتعليم المستمر للارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة بما يفتح لها آفاق جديدة للحياة والعمل( ).

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن التي تهتم بالمرأة بهدف تحريك المرأة وتشجيعها لدراسة أوضاع مجتمعها ومعرفة مشكلاته وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لها، كما تهتم بتوجيه المرأة لاستخدام إمكانياتها وقدرتها في تنمية مجتمعها، مع تعظيم مشاركتها في المشروعات والبرامج التي تنفذ داخل المجتمع المحلي وذلك من أجل العمل على تحسين أوضاعها والمطالبة بحقوقها، والحد من المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي وعندما يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون إستراتيجية التمكين هدفًا لممارستهم فإنهم يعملون على تنمية قدرة المرأة على تفهم بيئتها، وصنع الاختيارات وتحمل مسئولية اختيارها، والتأثير في المواقف الحياتية المختلفة من خلال زيادة قدرتها على العمل المشترك المنظم، وتحقيق مزيد من التوزيع المناسب للموارد والقوى بين أفراد المجتمع، وبالتالي يحقق المساواة والعدل الاجتماعي الذي يعتبر أعلى مستويات الممارسة المهنية حيث تصبح مشاركة المرأة مفتاحًا حيويًا لكل من تنمية قدرتها على فهم الواقع الاجتماعي الذي تعيشه، والتأثير في بيئتها والمطالبة بمزيد من التوزيع المتساوي(٢).

من هنا كان للخدمة الاجتماعية العديد من الإسهامات في دراسة أوضاع المرأة الريفية ومشكلاتها مع وضع تصور لدور الخدمة الاجتماعية. من خلال استخدام العديد من المداخل المهنية الحديثة للمساهمة في تمكين المرأة من الاستفادة من موارد المجتمع الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على تحسين أوضاع المرأة الريفية اجتماعيًا وصحيًا واقتصاديًا من خلال مساعدة المرأة الريفية على زيادة مساهمتها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن هذه الدراسات دراسة Upashyay– ٢٠٠٥ التى هدفت إلى مناقشة تمكين المرأة وتوضيح أن هناك سياسات وطنية وإقليمية وقطاعية لتمكين المرأة وخاصة في المجالات الاقتصادية، إلا أنه أثبتت أن هناك فجوة بين ما تعلن عنه السياسات الحكومية والمستوى الفعلي لتمكين المرأة(٣).

وهذا ما توصلت إليه دراسة سامية بارح ٢٠٠٧ حيث أكدت على أهمية استخدام التمكين لتنمية قدرات المرأة المهمشة وضرورة التعاون بين الجهات المعنية لتنمية المرأة اقتصاديًا وتقديم المشورة لها والحد من مشاعرها السلبية التي تعاني منها المرأة الضعيفة(٤).

وهذا ما أكدت عليه دراسة سميرة إبراهيم الدسوقي– ٢٠٠٩ أن الخدمة الاجتماعية تسهم في تمكين المرأة بالمساهمة في محو أميتها، وبناء قدراتها وتنمية مهاراتها الحياتية للمشاركة في تنمية المجتمع، ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها بنفسها عن طريق تدريبها وتعليمها التعليم المستمر ومشروعاتها، ومن ثم تستطيع تحسين مستواها المعيشي، ويصبح لديها القدرة على اكتشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات تصل بها إلى نوعية الحياة التي تريدها(٥).

كما هدفت دراسة وفاء خليل أبو بكر ٢٠١٣ إلى تحديد دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية من خلال تحديد القدرات التعليمة والانتاجية والقيادية والتدريبية للمرأة الريفية من خلال استخدام استراتيجية التمكين(٦ ٣).

كما توصلت دراسة أحمد حسن ٢٠١٥ إلى أن الحماية الاجتماعية متمثلة في الجمعيات الأهلية بالريف تقدم خدمات من شأنها تسهم في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف من خلال دور الخدمة الاجتماعية في تمكين فقراء الريف من الاستفادة من خدمات الجمعيات الأهلية(٧ ٣).

كما أوصت دراسة عبد المنصف علي رشوان ٢٠١٨ إلى الاهتمام بدعم مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني وتوفير دورات تدريبية لها لتوعيتها بأهمية المشاركة في المنظمات مما يساعدها على التمكين اجتماعيًا(٨ ٣).

كما هدفت دراسة سمر عزت أحمد ٢٠١٨ إلى التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية التي تسهم في تفعيل الخدمات المقدمة للمرأة من خلال مشروع حماية المرأة بما ينعكس إيجابيًا في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعنفة(٠ ٤).

كما ساهمت دراسة شريهان محمد رمضان ٢٠١٩ إلى تحديد دور للخدمة الاجتماعية من أجل تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحديد المتطلبات المعرفية والمهارية اللازمة لتفعيل برامج تمكين المرأة بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة(٠ ٤).

ومن خلال استعراض الباحثة للتراث النظري والبحوث والدراسات الميدانية يتضح أهمية دراسة فاعلية برامج الحماية الاجتماعية التي تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي، الاجتماعي للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة ونظرًا إلى وجود حزمه من البرامج والخدمات الحديثة

والتي يمكن أن تسهم في توفير مظلة من الحماية الاجتماعية التي يمكن أن يكون لها دور في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية التي تواجه ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة في ظل جائحة كوفيد- ١٩ أزمة اقتصادية وظروف اجتماعية طاحنة من هنا كان من الأهمية بمكان محاولة تحديد فعالية برامج الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة، المشروطية الصحية، المشروطية التعليمة، فرصة) في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

١- اهتمام الدولة بالموارد البشرية بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة والعمل على تنميتها في شتى المجالات لما لها من مردود إيجابي على عملية التنمية.
٢- التأكيد على مسئولية مهن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية عليها أن تطور من أساليبها بناء على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع ومنها احتياجات المرأة الريفية في الريف والعمل على إشباعها ومساعدتهم على تنمية قدراتهم بما يسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي لها.
٣- تنبيه الباحثين بفكرة التمكين بصفة عامة والتمكين الاجتماعي للمرأة بصفة خاصة.
٤- الكشف عن التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الريفية في العملية التنموية على اعتبار أنها تشكل نصف المجتمع.
٥- المساهمة في تدريب المرأة وتعزيز قدراتها لتحقيق مشاركة أوسع للمرأة في صنع القرارات وتنمية المهارات القيادية لدى المرأة في الريف.
٦- حماية المرأة الريفية من التعرض للعنف وتقديم الخدمات الصحية والنفسية والقانونية لهم.
٧- توفير المساعدة اللازمة للمرأة الريفية لتمكينهم من ممارسة حقوقهن المختلفة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:

أ- مفهوم الفعالية:

الفعالية لغويًا من فعل، وفعل الشيء أي: عمله، وافتعل بمعنى ابتدع أو اختلف[١].

وتعرف الفاعلية اصطلاحًا: بأنها قياس مدى قدرة المشروع على إشباع حاجات المواطنين أو مواجهة مشكلاتهم من خلال استخدام العديد من المقاييس التي تحدد مدى ربحية المشروع[٢].

تعرف الفاعلية Effectiveness: بأنها قدرة المنظمة على تأسيس الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة[٣].

يعرف بارتولي (Bartol) الفعالية على أنها العلاقة بين النتائج المحققة فعلاً والنتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الانحراف[٤].

كما تعرف دائرة المعارف الأمريكية الفعالية بأنها المدى الذي عنده تستطيع المنظمة تحقيق نتائج مقصودة، وتعتمد فعالية المنظمات أيضًا على القدرة والتواصل والأخلاق وتفسير الأخلاق من أهم الأسس التي تعتمد عليها الفعالية، فالمنظمة يجب أن تكون مثالاً للاحترام والأخلاق والإنصاف والنزاهة والجدارة، حتى تستطيع تحقيق التواصل مع جماهيرها للمساعدة في تحقيق أهدافها المرجوة(٤ ٥).

ويمكن تحديد التعريف الإجرائي للفعالية لهذه الدراسة في:

١- مدى تحقيق برامج الرعاية الصحية المقدمة للمرأة في الريف لأهدافها في التمكين الاجتماعي لها.

٢- تحديد مدى تحقيق برامج الرعاية التعليمية لأهدافها في تحقيق التمكين للمرأة الريفية الفقيرة.

٣- تحديد مدى فاعلية برامج رفع سبل المعيشة في تحقيق حياة كريمة للمرأة الريفية الفقيرة.

٤- تحديد مدى فاعلية دور الأخصائي الاجتماعي بالوحدات الاجتماعية في مساعدة المرأة الريفية في الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية.

٢- مفهوم الحماية الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها:

أ- مفهوم الحماية الاجتماعية:

الحماية الاجتماعية: هي مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والجوع والحرمان والحد من خسائره وحمايته ما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالأزمات الاقتصادية والمالية والحروب وحالة الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية( ).

ويعرف البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها: سلسلة من التدخلات التي تقدمها الدولة لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على إدارة المخاطر والحد من ضعف الفقراء( ).

كما عرفت بأنها: نظام يهتم بحماية أفراد المجتمع في دولة معينة بغض النظر عن نوعية هؤلاء الأفراد والهدف هو تقديم المساعدات الفنية التي تحمي هذه الفئات من أبنائها(٨).

وهناك من عرف الحماية الاجتماعية على أنها:

الحماية الاجتماعية في أبسط معانيها هي: "مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف في أساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في توفير الإعانات النقدية والعينية(٤ ٩).

ويقصد بالحماية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة:

١- هي مجموعة الخدمات التي تسهم في تقديم حزمة صحية لائقة للمرأة الريفية.

٢- مجموعة المساعدات المادية والعينية التي تسهم في تحقيق سبل العيش والحياة الكريمة للمرأة الريفية.

٣- المساعدات المادية والعينية التي تسهم في دعم استمرار إبقاء المرأة الريفية في العملية والتعليمية مع دمج المتسربين من التعليم في العملية التعليمية.

٤- تسعى الحماية الاجتماعية إلى مساعدة المرأة الريفية الفقيرة في الحصول على حقوقها التعليمية والصحية والاجتماعية.

٥- تسعى الحماية الاجتماعية إلى تمكين المرأة الريفية الفقيرة من القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها.

٦- التدابير التي تساعد المرأة الريفية الفقيرة في الحصول على احتياجاتها الأساسية.

٣- مبادئ الحماية الاجتماعية:

تقوم برامج الحماية الاجتماعية على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها( ):

١- **المساواة في المعاملة:** وتكون عن طريق إعطاء اهتمام خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين "ذكر/ أنثى" وبين المواطنين الأصليين وغير المواطنين "المهاجرين".

٢- **التضامن:** الذي ينبع مباشرة من الاعتراف بعدم وجود حق للفرد ويمتد إلى توفير الحماية الاجتماعية لجميع البشر، فمبدأ المساواة في المعاملة يتوافق مع حقيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣- **الشمول:** وهذا المبدأ مستمد من مبدأ التضامن من جانب جميع الأعضاء، ولابد أن يشاركون ويستفيدوا من الحماية الاجتماعية في المجتمع.

٤- **المسئولية العامة للدولة:** وهي التي تستمد من حقوق الإنسان حقًا للحماية الاجتماعية.

٥- **شفافية وديمقراطية الإدارة:** عن طريق مشاركة جميع أفراد المجتمع وخاصة العمال وممثلي أصحاب العمل، فإدارة نظم الحماية الاجتماعية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفوائد التمويل والضمانات وتكاليف الإدارة عن طريق الصناديق الجماعية "تخصيص الضرائب والإعفاءات الضريبية والمساهمات وغيرها.

٤- أهداف الحماية الاجتماعية:

وتتضمن أهداف الحماية الاجتماعية ما يلي( ):

١- توفير حياة كريمة لكافة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر.

٢- تعزيز الترابط والتكافل الاجتماعي.
٣- توفير الاستقرار النفسي والمادي لأفراد الأسر الفقيرة.
٤- تمكين الفقراء من مساعدة أنفسهم وذلك من خلال إقامة المشروعات الصغيرة.
٥- حماية الأطفال من التسرب الدراسي بسبب الرسوم الدراسية أو حاجة الأسرة إلى عمل الطفل وذلك من خلال توفير الدعم المادي لأسرة الطفل.
٦- توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والتعليم والعمل والصرف الصحي لكل أفراد المجتمع.
٧- توفير أمن الدخل والحصول على الخدمات الأساسية للفقراء.
٨- إزالة التميز بين الجنسين وتدعيم المشاركة الشعبية في المجتمع.
٩- توفير الخدمات الصحية لكافة أفراد المجتمع.

ب- شبكات الحماية الاجتماعية:

تعرف شبكات الحماية الاجتماعية بأنها:

آلية من آليات الحماية الاجتماعية المرحلية التي تسهم في تخفيف حدة البؤس ومكافحة الفقر، كما تعمل على تمكين فئات المجتمع التي تضررت من وجود حروب أو كوارث طبيعية أو تطبيق سياسات إصلاحية بالمجتمع لم تمكنها من أن تؤدي دورها بالمجتمع ولم تعمل على إشباع احتياجاتها(٢ ٥).

كما تعرف الشبكة الاجتماعية بأنها: "مجموعة من العلاقات بين الأفراد والجماعات أو المنظمات لتقديم مساعدة حقيقية لأفراد المجتمع، وهكذا فإن الشبكة توفر إطارًا موحدًا يمكن أن تدمج رؤى أخرى من مناهج عديدة تقوي من إرادتها بالقوة أو بالضغط إذن فإن الشبكة تعني أنها مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها بعض مؤسسات المجتمع المدني- خاصة المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها، فهي آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدرًا للقوة والتأثير(٣ ٥)،

ج- أرضية الحماية الاجتماعية:

يستخدم مصطلح "الأرضية الاجتماعية" أو "أرضية الحماية الاجتماعية" لوصف مجموعة أساسية من الحقوق والخدمات والمرافق الاجتماعية التي ينبغي أن يتمتع بها كل شخص. وينطبق مصطلح "الأرضية الاجتماعية" بطرق عديدة على مفهوم "الواجبات الأساسية" السائد، لضمان تحقيق أدنى المستويات الضرورية من الحقوق المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان.

وتبين الأمم المتحدة أن أرضية الحماية الاجتماعية قد تتكون من عنصرين أساسيين يساعدان على إعمال حقوق الإنسان، وهما:

- **الخدمات:** النفاذ الجغرافي والمالي إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم.
- **التحويلات:** مجموعة أساسية من التحويلات الاجتماعية الأساسية، النقدية أو العينية، لتوفير الحد الأدنى من الأمن في الدخل والحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية تستخدم العنوان المؤسسي "قطاع الحماية الاجتماعية"، الذي يشمل طائفة من البرامج أكثر من الضمان الاجتماعي: فالقطاع يتعامل مع قضايا منها السلامة في العمل وهجرة اليد العاملة وغير ذلك من جوانب ظروف العمل مثل ساعات العمل والأجور(٤ ٥).

الضمان الاجتماعي: نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الحماية الاجتماعية لمواطنيها من المخاطر الاجتماعية ولتحقيق الضمان الاجتماعي من خلال وسيلتين:

أ- **المساعدات الاجتماعية:** وتقدم للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمينات الاجتماعية.

ب- **التأمينات الاجتماعية:** وهو نظام تفرضه الدولة على القادرين على دفع أقساط التأمين ويغطي هذا التأمين عددًا من المخاطر أبرزها: العجز والشيخوخة والوفاة والترمل واليتم( ).

مفهوم التمكين:

يعرف التمكين لغويًا: فى معجم "ويستر" على أنه "مصدر الفعل مكن وفيه أمكن الأمر أي تيسر وسار ممكنًا، ومكن فلانًا من الشيء أي جعل له عليه سلطانًا قدرة والحكم والقوة(٦).

كما يعرف التمكين بأنه: "عملية تسعى إلى تعزيز قوة الأفراد والجماعات والمنظمات في مجتمعهم المحلي ليكونوا أقدر على مواجهة مشكلاتهم وسد احتياجاتهم(٧).

ويعرف التمكين أيضًا أنه "منح الإنسان قدرات أكبر من الاعتماد على الذات وتلبية احتياجاته الإستراتيجية المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر في حياته وتهدف إلى إحداث تغيير في وضعيته في كافة مجالات الحياة وزيادة قدرته في الاعتماد على نفسه والمشاركة في قضايا تنمية المجتمع(٨ ٥).

ويرى البعض أن التمكين "عملية تعليمية تزيد من وعي الأفراد وتمكنهم من التعامل مع العوائق والمشكلات وكيفية القيام بالأدوار القيادية والتي تزيد من قدرة المجتمع وأفراده على اتخاذ القرارات المجتمعية والقرارات المتصلة بحياتهم الخاصة(٥ ٩).

بينما "Robert Barker" يرى أن التمكين هو عملية لمساعدة المرأة على زيادة قدراتهم الاقتصادية واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية كما يستهدف تنمية مواطن القوى والمزايا الايجابية لديهم(٦ ٠).

ووفقًا للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: فهو تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها سواء في العام أو داخل الأسرة(٦ ١).

التمكين الاجتماعي الثقافي:

(بالانجليزية Socio – Cultural Empowerment) يتيح التمكين الاجتماعي الثقافي للمرأة المشاركة الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، وعلى نطاق أوسع فأنه يوفر فرصًا للمرأة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية مما يساهم في محو أمية المرأة، وهذا بدوره يحسن من صورتها وأدوارها وإنجازاتها في المجتمع، إذ يهتم التمكين الاجتماعي الثقافي بالإناث من ناحية التعليم والحد من التمييز ضدهن من خلال الحد من المعايير التقليدية التي تركز على تفضيل الذكور، كما يتيح هذا النوع من التمكين للمرأة حرية الحركة من خلال جميع وسائل النقل الحديثة.

كما حددت الإستراتيجية لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة تطوير نظم للحوافز الاجتماعية لتشجيع السيدات على تنظيم الإنجاب مع المباعدة بين الولادات حفاظًا على الأم والطفل؛ ولخدمة المرأة المسنة لابد من التوسع في برامج التوعية حول كيفية تعامل أفراد الأسرة مع المسنات على نحو يسهم في تحسين جودة حياتهن؛ تطوير الخدمات الصحية للمسنين التي تراعي احتياجات المرأة المسنة؛ توفير البيئة الملائمة لحياة المسنات من خلال الالتزام بأكواد البنية التحتية والمنشآت المناسبة لهن.

ولتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة حددت الإستراتيجية تعزيز الخدمات للسجينات من خلال تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجينات، خاصة كبار السن منهن؛ تسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهن خاصة لمن لديهن أبناء أقل من ١٥ سنة؛ حملات تثقيفية لتغيير نظرة المجتمع

نحو السجينات وتشجيعه على تقبلهن وإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة؛ ومواجهة مشكلة الغارمات بتطبيق مدخل وقائي للحد من مشكلات الغارمات لتوعيتهن بحقوقهن ومسئولياتهن القانونية لتلافي تبعات تعثر المشروعات نتيجة للاقتراض غير المدروس(٢).

المفهوم الإجرائي لتمكين المرأة الريفية الفقيرة:

- مجموعة الخدمات والبرامج التي تقدمها الدولة للمرأة الريفية الفقيرة خلال وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم.
- هذه البرامج تهدف إلى توفير سبل حياة كريمة للمرأة الريفية الفقيرة وأسرتها.
- مجموعة الخدمات والبرامج التي تمكن المرأة الريفية من قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وأسرتها بجدارة وكفاءة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس مؤداه:

" فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره "

وينبثق من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية وهي:

١- تحديد فعالية خدمات الرعاية الصحية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية.

٢- تحديد فعالية الخدمات التعليمية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية.

٣- تحديد فعالية خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية.

٤- تحديد فعالية دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز إستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الأجتماعية.

٥- تحديد المعوقات التى تحد من فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه :

" ما دور فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره "

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

١ - ما فعالية خدمات الرعاية الصحية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية.

٢- ما فعالية الخدمات التعليمية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية.

٣- ما فعالية خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية.

٤- ما فعالية دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية.

٥ - ما المعوقات التى تحد من فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة.

خامساً : الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ - نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقويمية التي تهدف إلى الكشف عن مدى تحقيق البرنامج أو المشروع للأهداف الموضوعة له، والتوصل إلى مجموعة من الأحكام حول مدى تحقيق هذه الأهداف، ودراسة الآثار التي قد تحدثها بعض العوامل والظروف لتيسير أو تعطيل الوصول لتلك الأهداف وهذا ما يتطابق مع الهدف من الدراسة الحالية والذى ينطوى على تحديد فعالية برامج الرعاية الأجتماعية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية.

ب - المنهج المستخدم:

لابد من أن يتوفر لكل دراسة إستخدام المنهج العلمي والإلتزام بالحياد والموضوعية، وكذلك الإستعانة بالأدوات والمقاييس التي يترتب على أستخدامها الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة، ومن ثم الوصول إلى النتائج المرضية والمطلوبة.

ويقصد بالمنهج إطار عام أو أسلوب رئيسي للعمل يستهدف تحقيق أهداف إستراتيجية مرتبطة بالموضوع أو الظاهرة أو الموقف أو المشكلة محل الدراسة أو البحث.

لذا تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح الإجتماعي بالعينة للنساء الريفيات المستفيدات من برامج الحماية الإجتماعية بمحافظة الفيوم حسب الشروط المحددة لإختيارهم.

ج - أدوات الدراسة وخطوات تصميمها:

١ - أعتمدت الدراسة على عدة أدوات أهمها :

أ - البحث المكتبي وذلك من خلال الإطلاع على عدد من الكتابات النظرية والدراسات العلمية والبحوث المرتبطة بموضوع الدراسة.

ب - إستمارة إستبار التى أستخدمت في جمع البيانات عن دور فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره وهى من إعداد الباحثة مع

الإستعانة بالتراث النظرى وأدوات القياس المستعان بها فى الموضوعات المتصلة بموضوع الدراسة وقد تم إعداده من خلال خطوات إعداد المقياس على النحو التالي :

- تحديد موضوع المقياس وقد تحدد الموضوع إرتباطاً بموضوع الدراسة في قياس دور فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره .
- تحديد أبعاد المقياس لكل جزء فقد تحددت أبعاد المقياس عن دور فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره :
  - خدمات الرعاية الصحية.
  - الخدمات التعليمية التى تقدم للمرأة الريفية.
  - خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية.
  - دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية.
  - المعوقات التى تحد من فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية.

* جمع العبارات التي يمكن من خلالها قياس تلك الأبعاد الستة السابقة حيث قامت الباحثة من خلال الإطلاع على عدة مقاييس وكتابات نظرية بجمع عدد من العبارات المرتبطة بكل بعد من أبعاد جزئ المقياس وذلك في ضوء الشروط التي يجب مراعاتها عند صياغة العبارات وأسفر ذلك صياغة عبارات الأستمارة في صورتها النهائية حيث وصل عدد العبارات إلى (٧٠) عبارة موزعة على الأبعاد الستة والتى تمثل فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره على النحو التالي :

- خدمات الرعاية الصحبة (١٥) عبارة.
- الخدمات التعليمية التى تقدم للمرأة الريفية (١٠) عبارات.
- خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية (١٤) عبارة.
- تمكين المرأة الريفية (١٣) عبارة.
- دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية (٨) عبارات.
- المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية (١٠) عبارات.

٢- أدوات الدراسة وخطوات تصميمها:

إتساقا مع متطلبات الدراسة الحالية فقد أعتمدت الباحثة على إستمارة إستبار لجمع البيانات بحيث تتفق هذه الأداة المستخدمة مع طبيعة ومنهجية الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة، ومن ثم فقد حدد لأجراء هذه الدراسة :

- إستمارة إستبار لقياس فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره.

خطوات وإعداد وتصميم أدوات الدراسة:

إستمارة قياس فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره وقد تم إعداد هذه الأستمارة بإتباع الخطوات التالية:

١- مرحلة تحديد موضوع القياس.

٢- مرحلة تحديد الأبعاد.

٣- مرحلة صياغة المقياس في صورته الأولية.

٤- مرحلة صدق المقياس.

٥- مرحلة ثبات المقياس.

مرحلة تحديد موضوع القياس:

حيث تم تحديد موضوع القياس إتساقا مع مشكلة الدراسة والهدف من أجرائها وهو قياس فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره لتحقيق الأهداف المرجوة من تقديم الخدمات.

مرحلة تحديد الأبعاد :

قبل البدء في استخدام عدد من الآليات التي تعين وتساعد الباحثة في تحديد أبعاد أستمارة الدراسة وجمع عبارته كان واضحا لديها الهدف من بناء هذه الأستمارة وهو قياس فعالية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأه الريفية الفقيره، وعليه استخدمت الباحثة عددًا من الآليات والتي تتمثل في :

- الإطلاع على التراث النظري حول دور الحماية الأجتماعية فى تنمية المجتمع وأيضا التراث النظري المتعلق بالنساء الريفيات وطبيعة احتياجاتهم ومشكلاتهم حتى تكون الأستمارة معبره عن الفئة المستهدفة.
- الإطلاع على اللائحة التنفيذية لبرنامج الحماية الأجتماعية.

- قامت الباحثة بعمل مسح للمقاييس والاستبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة الراهنة سواء مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي تفيد في بناء المقياس الراهن.

وقد راعت الباحثة عند وضع المقياس ما يلي:

١. تكون العبارات موجزة ومحدودة المعنى.
٢. أن تخلو العبارات من التركيبات غير المفهومة.
٣. أن تصاغ العبارات بطريقه سهله تيسر على المبحوثات من النساء الريفيات الاستجابة لها.
٤. أن ترتبط كل عبارة بالبعد الذي تقيسه وبالأبعاد ككل.

وقد استعانت الباحثة في إعداد الأستمارة بالمقاييس والأستبيانات التالية:

١. مقياس فاعلية شبات الحماية الإجتماعية فى تمكين المعاقين من حقوقهم الإجتماعية ل. أيمان محمد عبدالستار ، ٢٠١٧.
٢. دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الجماية الإجتماعية للفقراء بالريف ل. أحمد محمد حسن ، ٢٠١٥.
٣. متطلبات تفعيل برامج التمكين الأقتصادى للمرأة ل. كريمان محمد رمضان ، ٢٠١٩.

صدق الأدوات:

١. يتم الأعتماد على الصدق الظاهري بعرض أداتي الدراسة على عدد من أساتذة الخدمة الإجتماعية بكلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم وجامعة حلوان وتم تعديل أدوات الدراسة بناء على تعديلات السادة الأستاذة.
٢. **ثبات أدوات الدارسة:** تم حساب ثبات الأدوات من خلال تطبيقها على العينة الإستطلاعية من النساء المستفيدات ثم بعد ١٥ يوم تم تطبيق الأدوات مرة أخري بأستخدام معامل ألفا كروناج للإستبانة ٨٩% وهو يدل على ثبات الأدوات وصلاحيتها للتطبيق.

سادساً : مجالات الدراسة:

١- المجال البشري:

إطار المعاينة : هو مجتمع البحث في هذه الدراسة هو كل النساء الريفيات المستفيدات من برامج الحماية الإجتماعية التى تقدمها وزارة التضامن الإجتماعى بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم من خلال حزمة من البرامج المادية والتعليمية والصحية للمرأة الريفية (تكافل وكرامة – المشروطية الصحية–المشروطية التعليمية– فرصه) كلها تهدف إلى توفير مظلة من الحماية الإجتماعية والتى تنعكس بشكل إيجابى على مستوى معيشة المرأة الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية وعددهم ١٢٠٠ أمرأة مستفيدة من هذه البرامج.

وحدة العينة : بلغ حجم العينة ١٠% من المستفيدات من برامج الحماية الأجتماعية وعددهم ١٢٠ مفردة والتى ينطبق عليهم الشروط التالية:

أ- أن تكون المستفيدة تقع فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٥ سنة.

ب- أن تكون من المستفيدات من برامج الحماية الأجتماعية (تكافل وكرامة – المشروطية الصحية – المشروطية التعليمية – فرصه).

ج – أن تبدى أستعدادها للموافقة على تطبيق آداة الدراسة والتعاون مع الباحث.

٢- المجال المكاني:

المجال الجغرافى للوحدة الإجتماعية لقرية فيديمين وقد وقع الأختيار على هذه القرية للأسباب التالية :

أ – من أكبر قرى محافظة الفيوم تعداداً وكثافه سكانية.

ب – وجود العديد من برامج الحماية الإجتماعية المطبقة من خلال الوحدة الإجتماعية.

ج- أستعداد الوحدة الإجتماعية للتعاون مع الباحثة.

٣- المجال الزمني:

أستغرقت الدراسه مدة ٣ أشهر بين تجميع أجزاء الدراسة النظرية وإعداد أدوات الدراسة وجمع البيانات وأستخلاص النتائج من منتصف شهر ديسمبر ٢٠٢٠ إلى منتصف شهر فبراير ٢٠٢١.

سابعاً: المعالجات الأحصائية المستخدمة فى الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات الدراسة تم معالجة تلك البيانات باستخدام الأساليب الأحصائيه التالية:

أ- الإحصاء الوصفي والمتمثل في التكرار والنسب المئوية وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الكميه.

ب- معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي للمقياس ، ومعامل (ألفاكروبناخ) لقياس ثبات المقياس.

ج – المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) وذلك لتحديد مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة وفقا لحساب المدى الموضح فيما بعد.

د – القوه النسبية لكل عبارة من عبارات من المقياس وأيضا القوه النسبية لكل محور من

محاور المقياس ثم المقياس ككل.

هـ – حساب المدى للحكم على فعالية كل محور من محاور المقياس (ضعيف – متوسط – قوى) وذلك من خلال طرح الحد الأدنى للدرجة من الحد الأعلى للدرجة (٣-١=٢) ثم تقسيم هذا المدى على عدد خلايا الاستجابات الثلاث (٢÷٣=٠,٦٦) بعد ذلك يتم إضافة الحد الأدنى للدرجة لتحديد فعالية العبارة أو المحاور أو المقياس، كما يلي:

المتوسط الحسابي (من ١ إلى ١,٦٦) فعالية ضعيفة.

المتوسط الحسابي (من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣) فعالية متوسطه .

المتوسط الحسابي (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠) فعالية عالية.

ثامناً : الدراسة الميدانية : أولا : وصف مجتمع الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير السن

م	المعاملات الإحصائية / فئات السن	ك	%	(س̄) المتوسط	(ع) الانحراف المعيارى
ا	أقل من ٢٥	٩	٧,٥	٣٤,٥	٦,٤
ب	من ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة	٢٢	١٨,٣		
ج	من ٣٠ لأقل من ٣٥ سنة	٣١	٢٥,٨		
د	من ٣٥ لأقل من ٤٠ سنة	٢٩	٢٤,٢		
هـ	أكثر من ٤٠ سنة	٢٩	٢٤,٢		
المجمـــــــوع		١٢٠	١٠٠		

بأستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح وصف مجتمع الدراسة من المستفيدات من حيث متغير السن كمتغير كمي بمعنى أن الصفة أو الخصية التي يعرضها الجدول تتواجد عند جميع المفردات ولكن بدرجات متفاوتة حيث توضح البيانات أن أكبر عدد من المفردات تقع في الفئة العمرية (٣٠ وحتى أقل من ٣٥ سنه) بواقع (٣١ مفرده) تمثل نسبه (٢٥,٨%) من المبحوثات أي أكثر من الربع ويرجع ذلك الى ان هذه المرحلة التى تتعدد فيها إحتياجات المرأة والأعباء الملقاة على عاتقها بالتالى تكون فى أشد الإحتياج الى العديد من البرامج والخدمات وتلي ذلك الفئتين العمريتين من (٣٥ وحتى أقل من ٤٠ سنه و أكثر من ٤٠ سنة) بواقع (١٥مفرده) لكل فئه وتمثل نسبه (٢٤,٢%). ثم الفئة (٢٥حتى أقل من ٣٠ سنه) بنسبه (١٨,٣%) وكانت أقل نسبة المستفيدات من الفئة العمرية (أقل من ٢٥سنه) بنسبه (٧,٥%) وبحساب الوسط الحسابي للمبحوثات كان (٣٤,٥سنه) بمعنى أن أغلب المبحوثات يتمركزون حول هذا السن، وللوقوف على

تجانس المفردات من حيث السن ثم حساب الإنحراف المعياري كمقياس للتشتت فكان (٦,٤سنه) مما يشير إلى أن هناك تجانس بين المفردات من حيث السن.

جدول رقم (٢)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

م	المعاملات الإحصائية / الحالة الاجتماعية	ك	%
ا	غير متزوجة	١٠	٨,٣
ب	متزوجة	١٠١	٨٤,٢
ج	مطلقة	–	–
د	أرملة	٩	٧,٥
المجمـــــــوع		١٢٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق الحالة الإجتماعية لمجتمع الدراسة من النساء حيث تحتل حاله النساء المتزوجات بعدد مفردات (١٠١) ونسبه (٨٢,٢%) المرتبة الأولى، ثم فى المرتبة الثانية النساء غير المتزوجات بواقع (١٠) مفردات بنسبه (٨,٣%) من النساء ، ثم فى المرتبة الأخيرة الأرامل بعدد مفردات (٩) وبنسبه (٧,٥%) ، ويدل ذلك على تنوع البرنامج التى تقدم الخدمات التى تلبى أحتياجات جميع النساءعلى أختلاف ظروفهن الإجتماعية مما يؤكد على أهمية هذة البرامج في خدمة المرأة والمجتمع ، كما لو نظرنا الى الحالة الإجتماعية لمجتمع الدراسة نجد أن الأغلبية متزوجة ويرتبط ذلك بخصائص المجتمع القروى .

جدول رقم (٣)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير الحالة التعليمية ن =١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / الحالة التعليمية	ك	%
ا	لا تجيد القراءة والكتابة	١٩	١٥,٨
ب	تجيد القراءة والكتابة	٢٦	٢١,٧
ج	مؤهل متوسط	٦٢	٥١,٧
د	مؤهل فوق المتوسط	٣	٢,٥
هـ	مؤهل عال	١٠	٨,٣
المجمـــوع		١٢٠	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق الحالة التعليمية لمجتمع الدراسة وفقاً لمتغير الحالة التعليمية حيث تبين أن اكبر عدد من المبحوثات (٦٢) مفرده بنسبه (٥١,٧%) هم من النساء الحاصلات على مؤهل متوسط ، يلي ذلك (٢٦) مفرده بنسبه (٢١,٧%) من النساء التى تجيد القراءة والكتابة ، ثم (١٩) مفرده بنسبه (١٥,٨%) من النساء التى لا تجيد القراءة والكتابة، بينما الحاصلات على مؤهل عال عددهم (١٠) مفردة بنسبة (٨,٣%) وأخيراً (٣) مفردات بنسبه (٢,٥%) حاصلات على مؤهل فوق المتوسط وعليه يمكن القول أن منوال هذه البيانات كأحد مقياس النزعة المركزية التي تستخدمها لوصف البيانات هم من النساء الحاصلات على مؤهل متوسط بمعنى أنها الفئة التي تتكرر أكثر من غيرها من الفئات الأخرى. ويدل ذلك أن برامج الحماية تقدم خدمات لجميع النساء الفقيرات على أختلاف مستوياتهم مما يؤكد على وظيفية هذه البرامج في خدمة المجتمع وهو يعد أحد الأنساق المفتوحة على المجتمع والتي تقدم خدماتها للجميع دون تمييز.كما يجب على المتخصصين أن ينادوا أو يهتموا بالعملية التعليمية لتقليل نسبة الأمية بالإضافة إلى أهمية توافر المزيد من الخدمات والبرامج التنموية لتلبية إحتياجات هذه الفئة بالرعاية هى تجمع بين الفقر والجهل

جدول رقم (٤)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير الحالة العملية

م	المعاملات الإحصائية / الحالة العملية	ك	%
ا	لا تعمل	١٠٣	٨٥,٨
ب	تعمل بالزراعة	–	–
ج	تعمل بالقطاع الخاص	٥	٤,٢
د	لديها مشروع خاص	٥	٤,٢
هـ	أخرى تذكر	٧	٥,٨
المجمـــوع		١٢٠	١٠٠

يلاحظ من الجدول (٤) إلى تنوع مصادر العمل ، فى حين نجد ان أكثر من ٨٥% من النساء لا تعمل حيث أحتلت الفئة الأولى للنساء التى لا تعمل بعدد مفردات (١٠٣) حيث يدل على أن أغلب المستفيدات من البرنامج ليس لهم دخل ، يلي ذلك وبنسبه (٥,٨%) الذين يعملون بأعمال، ثم المستفيدات الذين يعملون بالقطاع الخاص أو بمشروعات خاصة بعدد مفردات (٥) وبنسبة (٤,٢%).

جدول رقم (٥)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة

م	المعاملات الإحصائية / عدد أفراد الأسرة	ك	%
ا	ثلاثة أفراد	١٤	١١,٧
ب	أربعة أفراد	٣١	٢٥,٨
ج	خمسة أفراد	٧٠	٥٨,٣
د	ستة فأكثر	٥	٤,٢
المجمـــوع		١٢٠	١٠٠

تبين بيانات الجدول السابق توزيع مفردات مجتمع البحث من المستفيدات وفقاً لعدد أفراد الأسرة حيث جاءت النسبة الأكبر الأسر الذين عدد أفرادها خمسة أفراد بنسبه (٥٨,٣%) وحوالي ربع المبحوثات (٢٥,٨%) عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد وذلك بعدد مفردات (٣١) مفردة ، ثم الأسر عدد أفرادها ثلاثة أفراد وتمثل بعدد مفردات (١٤) وبنسبة (١١,٧%) ، ثم فى المرتبة الأخيرة الأسر عدد أفرادها ستة فأكثر حيث تمثل بعدد مفردات (٥) وبنسبه (٤,٢%).

جدول رقم (٦)

يوضح مجتمع الدراسة تبعا لمتغير متوسط الدخل الشهري ن =١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / متوسط الدخل الشهري	ك	%	س̄	ع
ا	أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٠	٥٠,٠	٩١٠	٢٧٩,١
ب	من ٨٠٠ إلى أقل من١٠٠٠ جنيه	٣١	٢٥,٨		
ج	من ١٠٠٠ إلى اقل من ١٢٠٠ جنيه	٩	٧,٥		
د	من ١٢٠٠ إلى أقل من١٤٠٠ جنيه	١٧	١٤,٢		
هـ	١٤٠٠ جنيه فأكثر	٣	٢,٥		
المجموع		١٢٠	١٠٠		

تشير بيانات الجدول السابق إلى مستوى الدخول الشهرية للمبحوثات حيث كانت النساء التي تمثل فئة أقل الدخول (أقل من ٨٠٠ جنيه) حوالي نصف المبحوثات بواقع (٦٠ أمرأه) وبنسبه (٥٠,٠%) يلي ذلك النساء التي يتراوح دخولها من (٨٠٠ حتى أقل من ١٠٠٠جنيه) (٣١) أمرأه وبنسبه (٢٥,٨%)، ثم (١٧) أمرأه دخولها (من ١٢٠٠ إلى أقل من١٤٠٠ جنيه) ثم في المرتبة الأخيرة (٣) مبحوثات بنسبه (٢,٥%) تتراوح دخولها مابين (١٤٠٠ جنيه فأكثر). وبحساب الوسط الحسابي للدخول حتى يمكن الحكم على تمركز تلك الدخول كانت قيمته (٩١٠ جنيه) وهذا

يرجع إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثات دخولها (أقل من ١٠٠٠جنيه) حيث تمثل تلك النسبة أكثر من ثلاثة أرباع الأسر (٧٥,٨%). وللحكم على تباين الدخول وتشتتها تم حساب الإنحراف المعياري للدخول فكان (٣٧٩,١ جنيه).

ثانياً: أبعاد قياس فعالية برامج الحماية الإجتماعية

جدول رقم (٧)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد خدمات الرعاية الصحية

ن = ١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	التوعية بأهمية زيارة الوحدة الصحية المجاورة لمحل السكن للمتابعة أثناء الحمل وبعد الولادة	١١٣	٩٤,١	٧	٥,٨	–	–	٣٥٣	٢,٩٤	٩٨,١	٢
٢	التوعية بأهمية التطعيمات الأساسية للأطفال من سن ٠ الى سن ٦ سنوات	١١٣	٩٤,١	٧	٥,٨	–	–	٣٥٣	٢,٩٤	٩٨,١	٢
٣	التوعية بأهمية متابعة نمو الطفل (طول – وزن – صحة عامة)	١١٣	٩٤,١	٧	٥,٨	–	–	٣٥٣	٢,٩٤	٩٨,١	٢
٤	عمل قاعدة بيانات حول صحة المرأة الريفية والصحة الأنجابية	١١٠	٩١,٧	١٠	٨,٣	–	–	٣٥٠	٢,٩٢	٩٧,٢	٣
٥	التوعية والتثقيف الصحى للمرأة الريفية	١١٨	٩٨,٣	٢	١,٧	–	–	٣٥٨	٢,٩٨	٩٩,٤	١
٦	الأهتمام بتوفير خدمات تنظيم الأسرة	١١٠	٩١,٧	١٠	٨,٣	–	–	٣٥٠	٢,٩٢	٩٧,٢	٣
٧	الأهتمام بالممارسات الضارة بصحة المرأة مثل ختان الأناث	١٠٠	٨٣,٣	٢٠	١٦,٧	–	–	٣٤٠	٢,٨٣	٩٤,٤	٦
٨	التوعية بخطورة الزواج المبكر وزواج القاصرات	١٠٥	٨٧,٥	١٥	١٢,٥	–		٣٤٥	٢,٨٨	٩٥,٨	٥
٩	توفير خدمات الطوارئ المتنقلة لتخفيض وفيات النساء والأطفال	١٧	١٤,٢	٧٢	٦٠,٠	٣١	٢٥,٨	٢٢٦	١,٨٨	٦٢,٨	١٠
١٠	رعاية ضحايا العنف ضد المرأة وتقديم الخدمات الطبية والنفسية لهم	١٢	١٠,٠	٨٤	٧٠,٠	٢٤	٢٠,٠	٢٢٨	١,٩٠	٦٣,٣	٩
١١	المشاركة فى حملات تطعيم الأطفال	١٠٣	٨٥,٨	٥	٤,١٧	١٢	١٠,٠	٣٣١	٢,٧٦	٩١,٩	٧
١٢	عمل حملات توعية عن الممارسات غير الصحية الضارة بالأطفال	١٠٨	٩٠,٠	١٠	٨,٣	٢	١,٧	٣٤٦	٢,٨٨	٩٦,١	٤
١٣	توعية المرأة الريفية بكيفية التعامل مع المشكلات الصحية لأبنائهم المعاقين	٦٢	٥١,٧	٤٣	٣٥,٨	١٥	١٢,٥	٢٨٧	٢,٣٩	٧٩,٧	٨

١٤	**الأهتمام بالمرأة المسنة وعمل فحوصات دورية لها**	٢٤	٢٠,٠	١٠	٨,٣	٨٦	٧١,٧	١٧٨	١,٤٨	٤٩,٤	١١
١٥	**الكشف الدورى بالمجان للمرأة الريفية المعيلة وأسرتها**	٩١	٧٥,٨	٢٩	**٢٤,٢**	–	–	٣٣١	٢,٧٦	٩١,٩	٧
	المجمـــــوع						٤٧٢٩		٢,٦٣	٨٧,٦	

بإستقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن هناك أتفاق بين المستفيدات من برامج الحماية الإجتماعية فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها للمراة حيث حصلت ثلاثة عبارات على مجموع أوزان واحد وهو (٣٥٣) درجه ووسط حسابي (٢,٩٤) وقوه نسبيه (٩٨,١%) حيث أحتلت هذه العبارات المرتبة الثانية، في حين تفوقت العبارة التي تشير إلى أن " التوعية والتثقيف الصحى للمرأة الريفية" حيث جاءت في الترتيب الأول بمجموع الأوزان والذي بلغ (٣٥٨) درجه، وبوسط حسابي (٢,٩٨) وقوه نسبيه (٩١,٤%) وقد يرجع ذلك إلى أن الرعاية الصحية أحد الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها البرامج كخدمه تمثل حق أصيل للمرأة بالأضافة إلى ربط الأعانة النقدية بالمتابعة الصحية للسيدات فى المرحلة الإنجابية طبقا لبرنامج المشروطية الصحية، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارتين الخاصتين " عمل قاعدة بيانات حول صحة المرأة الريفية والصحة الأنجابية و الأهتمام بتوفير خدمات تنظيم الأسرة " بمجموع أوزان (٣٥٠) درجه ووسط حسابي (٢,٩٢) وقوه نسبيه (٩٧,٢%)، ثم توالت ترتيب العبارات إلى أن أحتلت العبارة التى مفادها " الأهتمام بالمرأة المسنة وعمل فحوصات دورية لها " الترتيب الأخير بمجموع الأوزان والذي بلغ (١٧٨) درجه، وبوسط حسابي (١,٤٨) وقوه نسبيه (٤٩,٤%) ويرجع ذلك الى اهتمام الوحدات الصحية بالقرى ينصب على تقديم الخدمات للنساء قى المرحلة الإنجابية بشكل كبير.

وقد بلغت مجموع أوزان إستجابات المبحوثات على عبارات البُعد ككل (٤٧٢٩) درجه بوسط حسابي (٢,٦٣) وقوه نسبيه (٨٧,٦%) وهذا يعنى أن رضا المستفيدات عن الخدمات الصحية التي يقدمها البرنامج وأستفادتهم منها (عالية) تبعا لقياس المتوسط على المدى المحسوب لإستجابات المبحوثات مما يدل على أن قوه البُعد ذات فعالية عالية حيث تقع في المدى الثالث والذي يتراوح (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠) والذي يمثل فعالية عالية.

جدول رقم (٨)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد الخدمات التعليمية التى تقدم للمرأة الريفية

ن = ١٢٠

م	المعاملات / العبارات الاحصائية	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تشجيع المرأة على الأنضمام لفصول محو الأمية	٩٨	٨١,٧	٢٢	١٨,٣	–	–	٣٣٨	٢,٨٢	٩٣,٩	٤
٢	تشجيع المتسربات من التعليم للأنضمام لمدارس الفصل الواحد	١٠١	٨٤,٢	١٧	١٤,٢	٢	١,٧	٣٣٩	٢,٨٣	٩٤,٢	٣
٣	تشجيع الأمهات على تسجيل الأطفال فى المدارس والحضور اليومى	١١٠	٩١,٧	١٠	٨,٣	–	–	٣٥٠	٢,٩٢	٩٧,٢	١
٤	التوعية بخطورة التسرب من التعليم	١٠٨	٩٠,٠	١٢	١٠,٠	–	–	٣٤٨	٢,٩٠	٩٦,٧	٢
٥	دفع المصروفات المدرسية لأبناء المرأة الريفية الفقيرة	٧٢	٦٠,٠	٢٦	٢١,٧	٢٢	١٨,٣	٢٩٠	٢,٤٢	٨٠,٦	٦
٦	دمج الأطفال المتسربين فى العملية التعليمية	٢٦	٢١,٧	٣٤	٢٨,٣	٦٠	٥٠,٠	٢٠٦	١,٧٢	٥٧,٢	٨
٧	تقديم الزى المدرسى للطلبة الفقراء	١٩	١٥,٨	٤١	٣٤,٢	٦٠	٥٠,٠	١٩٩	١,٦٦	٥٥,٣	٩
٨	أمداد الطلبة الفقراء بالكتب والأدوات المدرسية	٧٤	٦١,٧	٣١	٢٥,٨	١٥	١٢,٥	٢٩٩	٢,٤٩	٨٣,١	٥
٩	أعانة شهرية لأسر الطلبة الفقراء	٤١	٣٤,٢	٤١	٣٤,٢	٣٨	٣١,٦	٢٤٣	٢,٠٣	٦٧,٥	٧
١٠	رعاية الطلاب الموهوبين	٧	٥,٨	٢٤	٢٠,٠	٨٩	٧٤,٢	١٥٨	١,٣٢	٤٣,٩	١٠
المجموع								٢٧٧٠	٢,٣١	٧٦,٩	

تشير بيانات الجدول السابق إلى تفوق العبارة المتصلة " تشجيع الأمهات على تسجيل الأطفال فى المدارس والحضور اليومى " حيث احتلت الترتيب الأول بمجموع أوزان (٣٥٠) درجه ووسط مرجح

بلغ (٢,٩٢) وقوه نسبيه (٩٧,٢%) ويرجع ذلك الى ان من شروط الاستفادة برنامج الاعانة النقدية الالتزام بإلحاق الأبناء بالتعليم الإلزامى تحت متابعة برنامج المشروطية التعليمية، وجاءت في الترتيب الثاني العبارة التي مؤداها " التوعية بخطورة التسرب من التعليم " حيث حصلت تلك العبارة على وسط مرجح (٢,٩٠) وقوه نسبيه (٩٦,٧%) وفقا لمجموع الأوزان والذي بلغ (٣٤٨) درجه، وفي المرتبة الثالثة كانت العبارة " تشجيع المتسربات من التعليم للأنضمام لمدارس الفصل الواحد " بمجموع أوزان (٣٣٩) درجه ووسط مرجح (٢,٨٣) وقوه نسبيه (٩٤,٢%) ، ثم فى المرتبة الخامسة كانت العبارة التى مفادها " أمداد الطلبة الفقراء بالكتب والأدوات المدرسية" بمجموع أوزان (٢٩٩) درجه ووسط مرجح (٢,٤٩) وقوه نسبيه (٨٣,١%). ثم جاءت ترتيب العبارات إلى أن أحتلت العبارة الأخيرة والتي جاءت في المرتبة العاشرة وهى المتصلة " رعاية الطلاب الموهوبين " وذلك بمجموع أوزان قيمته (١٥٨) درجه ووسط مرجح (١,٣٢) وقوه نسبيه (٤٣,٩%) مما يدل على أن الاهتمام بالطلبة الموهوبين ضعيف جدا وقد يكون نادرا.

وتستخلص الباحثة من تلك البيانات حرص القائمين على برامج الحماية الإجتماعية على تنوع الخدمات التعليمية المقدمة فى القرى حيث أحتلت العبارات التي تدل على ذلك على المراتب الأولى وهذا يرجع إلى أهميه العملية التعليمية لكافة الفئات بصفه عامه والمرأة الريفية وهى تمثل الفئة المستفيدة من برامج الحماية الإجتماعية على وجة الخصوص، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن فعالية الخدمات التعليمية التي تقدمها برامج الحماية الإجتماعية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي بلغ (٢,٣١) ، حيث يقع المتوسط الحسابي (من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣) فعالية متوسطه.

جدول رقم (٩)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية

ن = ١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	مساعدة المرأة على أقامة المشروعات الصغيرة	٢٦	٢١,٦	٨٤	٧٠,٠	١٠	٨,٣	٢٥٦	٢,١٣	٧١,١	٦
٢	التوعية بأهمية العمل الحر	٤١	٣٤,٢	٧٢	٦٠,٠	٧	٥,٨	٢٧٤	٢,٢٨	٧٦٠١	٥
٣	أرتقاء بالقدرات الذاتية للمرأة الريفية	١٠	٨,٣	٦٧	٥٥,٨	٤٣	٣٥,٨	٢٠٧	١,٧٢	٥٧,٥	٩
٤	تعليم المرأة الريفية بعض الأعمال الحرفية التى تتناسب مع قدراتهن	٥	٤,٢	٤٦	٣٨,٣	٦٩	٥٧,٥	١٧٦	١,٤٧	٤٨,٩	١٠
٥	توفير معاش شهرى من خلال الضمان الإجتماعى	١٠٠	٨٣,٤	١٠	٨,٣	١٠	٨,٣	٣٣٠	٢,٧٥	٩١,٧	٢
٦	مدهم بالأجهزة والمعدات مثل ماكينة الخياطة والتريكو	١٠	٨,٣	١٢	١٠,٠	٩٨	٨١,٧	١٥٢	١,٢٧	٤٢,٢	١٢
٧	توفير فرص عمل للمرأة المعيلة	٧	٢,٨	٨٧	٧٢,٥	٢٦	٢١,٧	٢٢١	١,٨٤	٦١,٤	٨
٨	تعليم الفتيات الأعمال اليدوية	٢	١,٧	٢٦	٢١,٦	٩٢	٧٦,٧	١٥٠	١,٢٥	٤١,٧	١٣
٩	تقديم المساعدات المادية الشهرية	٧٧	٦٤,٢	١٢	١٠,٠	٣١	٢٥,٨	٢٨٦	٢,٣٨	٧٩,٤	٣
١٠	تأمين أحتياجات الأسرة من المواد التموينية	١٠٥	٨٧,٥	٥	٤,٢	١٠	٨,٣	٣٣٥	٢,٧٩	٩٣,١	١
١١	توصيل مياة الشرب النظيفة لمنازل الفقراء	٧٢	٦٠,٠	١٩	١٥,٨	٢٩	٢٤,٢	٢٨٣	٢,٣٦	٧٨,٦	٤
١٢	توصيل شبكات الصرف الصحى لمنازل الفقراء	٣٦	٣٠,٠	٣٤	٣٨,٣	٥٠	٤١,٧	٢٢٦	١,٨٨	٦٢,٨	٧
١٣	أنشاء الوحدات السكنية للفقراء	١٠	٨,٣	٢٩	٢٤,٢	٨١	٦٧,٥	١٦٩	١,٤١	٤٦,٩	١١
١٤	عمل أسقف وترميم منازل الفقراء	٥	٤,٢	١٥	١٢,٥	١٠٠	٨٣,٣	١٤٥	١,٢١	٤٠,٣	١٤
المجموع								٣٢١٠	١,٩١	٦٣,٧	

تظهر بيانات الجدول السابق والخاص بآراء المستفيدات فيما يتصل بعبارات بُعد خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية حيث جاءت تلك العبارات بمجموع أوزان (٣٢١٠) درجه ووسط مرجح بلغ (١,٩١) وقوه نسبيه (٦٣,٧%)، وعلى ذلك يمكن القول أن فعالية بُعد خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي يقع بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ذات فعالية متوسطه.

وقد تم ترتيب الاستجابات فى هذا البُعد وفق القوة النسبية والوسط المرجح حيث أحتلت العبارة " تأمين أحتياجات الأسرة من المواد التموينية " الترتيب الأول بقوة بنسبة (٩٣,١%) ووسط مرجح (٢,٧٩) ويأتى فى الترتيب الثانى العبارة (٥) والتى مفاداها "توفير معاش شهرى من خلال الضمان الأجتماعى " بقوة نسبية (٩١,٧%) ووسط مرجح (٢,٧٥) ، ثم فى المرتبة الثالثة العبارة (٩) والتى مفادها " تقديم المساعدات المادية الشهرية " وذلك بقوة نسبية (٧٩,٤%) ووسط مرجح (٢,٣٨) ، ثم فى المرتبة الرابعة العبارة (١١) والتى مفادها " توصيل مياة الشرب النظيفة لمنازل الفقراء" وذلك بقوة نسبية (٧٨,٦%) ووسط مرجح (٢,٣٦) ، ثم فى المرتبة الخامسة العبارة (٢) والتى مفادها " التوعية بأهمية العمل الحر" وذلك بقوة نسبية (٧٦,١%) ووسط مرجح (٢,٢٨) ، ثم فى المرتبة السادسة العبارة (١) والتى مفادها "مساعدة المرأة على أقامة المشروعات الصغيرة " وذلك بقوة نسبية (٧١,١%) ووسط مرجح (٢,١٣) ، ثم فى المرتبة السابعة العبارة (١٢) والتى مفادها "توصيل شبكات الصرف الصحى لمنازل الفقراء" وذلك بقوة نسبية (٦٢,٨%) ووسط مرجح (١,٨٨) ، ثم توالى ترتيب باقى العبارات إلى أن تأتى العبارة (١٤) فى المرتبة الأخيرة والتى مفادها "عمل أسقف وترميم منازل الفقراء " بقوة نسبية (٤٠,٣%) ووسط مرجح (١,٢١).

جدول رقم (١٠)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد علاقة برامج الحماية بتمكين المرأة الريفية

ن = ١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	أصبح لدى القدرة على تحديد أحتياجات اسرتى	٩١	٧٥,٨	٢٩	٢٤,٢	–	–	٣٣١	٢,٧٦	٩١,٩	٣
٢	لدى الحق فى التصرف فى شئون الأسرة داخل وخارج المنزل	١٠١	٨٤,٢	١٩	١٥,٨	–	–	٣٤١	٢,٨٤	٩٤,٧	٢
٣	أصبح لدى شعور بقيمة ذاتى	٨٢	٦٨,٣	٣٨	٣١,٧	–	–	٣٢٢	٢,٦٨	٨٩,٤	٤
٤	أستطيع الأستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والمادية	١١٨	٩٨,٣	٢	١,٧	–	–	٣٥٨	٢,٩٨	٩٩,٤	١
٥	لا أشعر بالتمييز فى المعاملة بين الرجل والمرأة	٤٣	٣٥,٨	٧٢	٦٠,٠	٥	٤,٢	٢٧٨	٢,٣٢	٧٧,٢	٧
٦	لدى حرية الحركة من خلال جميع وسائل النقل الحديث	١٠١	٨٤,٢	١٩	١٥,٨	–	–	٣٤١	٢,٨٤	٩٤,٧	٢
٧	لدى الوعى بكافة حقوقى القانونية	١٥	١٢,٥	٤٨	٤٠,٠	٥٧	٤٧,٥	١٩٨	١,٦٥	٥٥,٠	١٠
٨	هناك دعم من الضمان الأجتماعى على قدم المساواه مع الرجل	٣٦	٣٠,٠	٨٤	٧٠,٠	–	–	٢٧٦	٢,٣٠	٧٦,٧	٨
٩	هناك مساعدة للنساء المجتهدات والطموحات على أنشاء الأعمال التجارية لهن	٧	٥,٨	٩١	٧٥,٨	٢٢	١٨,٣	٢٢٥	١,٨٨	٦٢,٥	٩
١٠	توفير القروض الميسرة لمساعدة المرأة على أقامة المشروعات الصغيرة	٧٧	٦٤,٢	٤٣	٣٥,٨	–	–	٣١٧	٢,٦٤	٨٨,١	٦
١١	تشجيع المرأة على أستكمال تعليمها بالمراحل التعليمية المختلفة	٨٦	٧١,٧	٢٩	٢٤,٢	٥	٤,٢	٣٢١	٢,٦٨	٨٩,٢	٥
١٢	تشجيع المرأة على عضوية المنظمات الأجتماعية	١٠	٨,٣	٥	٤,٢	١٠٥	٨٧,٥	١٤٥	١,٢١	٤٠,٣	١١
١٣	زيادة قدرة المرأة على التأثير على القرارات الأسرية	٨١	٦٧,٥	٣٩	٣٢,٥	–	–	٣٢١	٢,٦٨	٨٩,٢	٥
المجموع								٣٧٧٤	٢,٤٢	٨٠,٦	

تشير بيانات الجدول السابق إلى إستجابات المستفيدات التي تعبر عن أرائهم فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية وانعكاس ذلك على التمكين الإجتماعية للمرأة الريفية حيث ترى الغالبية منهم بقوه نسبيه (٩٩,٤%) ووسط مرجح (٢,٩٨) "أستطيع الأستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والمادية" حيث أحتلت الترتيب الأول ، وتلي ذلك فى الترتيب الثاني العبارتين التى مفادهما " لدى الحق فى التصرف فى شئون الأسرة داخل وخارج المنزل و لدى حرية الحركة من خلال جميع وسائل النقل الحديث " وذلك بمجموع أوزان بلغ (٣٤١) درجه ووسط مرجح (٢,٨٤) وقوه نسبيه (٩٤,٧%)، وفى الترتيب الثالث كانت العبارة المتعلقة " أصبح لدى القدرة على تحديد أحتياجات اسرتى " وحصلت على مجموع أوزان قدره (٣٣١) درجه ووسط مرجح (٢,٧٦) وقوه نسبيه (٩١,٩%)، وفى الترتيب الرابع كانت إستجابات المبحوثات حول العبارة التي مفادها " أصبح لدى شعور بقيمة ذاتى " وذلك بمجموع أوزان (٣٢٢) ، ووسط مرجح (٢,٦٨) ، وقوه نسبيه (٨٩,٤%) وجاءت العبارتين الخاصتين " تعليمها بالمراحل التعليمية المختلفة و زيادة قدرة المرأة على التأثير على القرارات الأسرية " وبفارق ضئيل عن الرابعة فى المركز الخامس بمجموع أوزان (٣٢١)، ووسط مرجح (٢,٦٨) وقوه نسبيه (٨٩,٢%). ثم توالى ترتيب العبارات حتى أحتلت العبارة التي تدل على "هناك مساعدة للنساء المجتهدات والطموحات على أنشاء الأعمال التجارية لهن " الترتيب التاسع بمجموع أوزان (٢٢٥) ووسط مرجح (١,٨٨) وقوه نسبيه (٦٢,٥%)، والعبارة " تشجيع المرأة على عضوية المنظمات الأجتماعية " الترتيب الأخير بمجموع أوزان (١٤٥) ، ووسط مرجح (١,٢١) وقوه نسبيه (٤٠,٣%).

وقد بلغت مجموع أوزان إستجابات المبحوثات على عبارات البُعد ككل (٣٧٧٤) درجه بوسط حسابي (٢,٤٢) وقوه نسبيه (٨٠,٦%) وهذا يعنى أن رضا المستفيدات عن برامج الحماية الاجتماعية التى تسهم فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة الريفية (عالية) تبعا لقياس المتوسط على المدى المحسوب لإستجابات المبحوثات مما يدل على أن قوه البُعد ذات فعالية عالية حيث تقع في المدى الثالث والذي يتراوح (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠) والذي يمثل فعالية عالية.

جدول رقم (١١)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد دور الأخصائى الأجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الأجتماعية

ن = ١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	دراسة الأحتياجات والمشكلات الخاصة بالمنطقة الجغرافية الريفية محل عملة	١٧	١٤,٢	٤٦	٣٨,٣	٥٧	٤٧,٥	٢٠٠	١,٦٧	٥٥,٦	٨
٢	يقوم الأخصائى الأجتماعى بحصر أعداد النساء الفقيرات المستحقات للرعاية	١٢	١٠,٠	٨٢	٦٨,٣	٢٦	٢١,٦	٢٢٦	١,٨٨	٦٢,٨	٧
٣	التسويق الأجتماعى لخدمات وبرامج الحماية الأجتماعية بصفة عامة	١٢	١٠,٠	١٠١	٨٤,٢	٧	٥,٨	٢٤٥	٢,٠٤	٦٨,١	٥
٤	توعية المرأة الريفية الفقيرة ببرامج الحماية الأجتماعية المتاحة لها	٦٢	٥١,٧	٥٨	٤٨,٣	–	–	٣٠٢	٢,٥٢	٨٣,٩	٢
٥	مساعدة المرأة فى تجهيز الأوراق المطلوبة للأستفادة من الخدمات المتاحة	٦٧	٥٥,٨	٥٣	٤٤,٢	–	–	٢٤٠	٢,٠٠	٦٦,٧	٦
٦	المساعدة فى تسهيل الأجراءات الأدارية	٨٢	٦٨,٣	٣٨	٣١,٧	–	–	٣٢٢	٢,٦٨	٨٩,٤	١
٧	عمل الزيارات المنزلية لتحديد مدى الأستفادة	٤٣	٣٥,٨	٧٧	٦٤,٢	–	–	٢٨٣	٢,٣٦	٧٨,٦	٣
٨	المتابعة الدورية لتحديد الألتزام بالمشروطية الصحية والتعليمية	٢٢	١٨,٣	٩١	٧٥,٨	٧	٥,٨	٢٥٥	٢,١٣	٧٠,٨	٤
المجموع								٢٠٧٣	٢,١٦	٧٢,٠	

تظهر بيانات الجدول السابق إلى تفوق العبارة المتصلة " المساعدة فى تسهيل الأجراءات الأدارية " حيث احتلت الترتيب الأول بمجموع أوزان (٣٢٢) درجه ووسط مرجح بلغ (٢,٦٨) وقوه نسبيه

(٨٩,٤%)، وجاءت في الترتيب الثاني العبارة التي مؤداها " توعية المرأة الريفية الفقيرة ببرامج الحماية الأجتماعية المتاحة لها " حيث حصلت تلك العبارة على وسط مرجح (٢,٥٢) وقوه نسبيه (٨٣,٩%) وفقا لمجموع الأوزان والذي بلغ (٣٠٢) درجه، وفي المرتبة الثالثة كانت العبارة " عمل الزيارات المنزلية لتحديد مدى الأستفادة " بمجموع أوزان (٢٨٣) درجه ووسط مرجح (٢,٣٦) وقوه نسبيه (٧٨,٦%) ، ثم فى المرتبة الخامسة كانت العبارة التى مفادها " التسويق الأجتماعى لخدمات وبرامج الحماية الأجتماعية بصفة عامة " بمجموع أوزان (٢٤٥) درجه ووسط مرجح (٢,٠٤) وقوه نسبيه (٦٨,١%). ثم جاءت ترتيب العبارات إلى أن أحتلت العبارة الأخيرة والتي جاءت في المرتبة الثامنة وهى المتصلة " دراسة الأحتياجات والمشكلات الخاصة بالمنطقة الجغرافية الريفية محل عملة " وذلك بمجموع أوزان قيمته (٢٠٠) درجه ووسط مرجح (١,٦٧) وقوه نسبيه (٥٥,٦%) .

وتستخلص الباحثة من تلك البيانات حرص الأخصائيين الإجتماعيين بالوحدات الإجتماعية أستفادة المراة الريفية من مختلف البرامج والخدمات التى تقدمها الدولة والى تنعكس على تحسين المستوى المعيشى للمرأة بالتالى المساهمة فى تحقيق التمكين الإجتماعى لها، مما يدل على أهمية دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية حيث أحتلت العبارات التي تدل على ذلك على المراتب الأولى وهذا يرجع إلى أهميه دور الأخصائى لكافة الفئات بصفه عامه والمراة الريفية الفقيرة وهى تمثل الفئة المستفيدة من برامج الحماية الأجتماعية على وجه الخصوص، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن فعالية دور الأخصائى الأجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي بلغ (٢,١٦) ، حيث يقع المتوسط الحسابي (من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣) فعالية متوسطه.

جدول رقم (١٢)

يوضح مجتمع الدراسة على بُعد المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية

ن = ١٢٠

م	المعاملات الإحصائية / العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوسط المرجح	القوه النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	أرتفاع نسبة الأمية لدى المرأة الريفية	٢٤	٢٠,٠	٦٧	٥٥,٨	٢٩	٢٤,٢	٢٣٥	١,٩٦	٦٥,٣	٧
٢	عدم الوعى ببرامج الحماية المتوفرة للمرأة الريفية	١٩	١٥,٨	٧٥	٦٢,٥	٢٦	٢١,٧	٢٣٣	١,٩٤	٦٤,٧	٨
٣	نقص برامج التوعية عن خدمات وبرامج الحماية الأجتماعية	٢٢	١٨,٣	٥٥	٤٥,٨	٤٣	٣٥,٨	٢١٩	١,٨٣	٦٠,٨	٩
٤	ضعف التمويل المادى المتاح للبرامج	١٠٣	٨٥,٨	١٧	١٤,٢	–	–	٣٤٣	٢,٨٦	٩٥,٣	١
٥	تعقد وتباطئ الأجراءات الروتينية	٥٠	٤١,٧	٧٠	٥٨,٣	–	–	٢٩٠	٢,٤١	٨٠,٦	٣
٦	عدم وجود كوادر فنية قادرة على الوصول للفئات الأولى بالرعاية	٧٤	٦١,٧	٣٦	٣٠,٠	١٠	٨,٣	٣٠٤	٢,٥٣	٨٤,٤	٢
٧	خوف الأهالى بالريف من المشاركة فى الأستفادة من هذه الخدمات	٢٩	٢٤,٢	٧٧	٦٤,٢	١٤	١١,٧	٢٥٥	٢,١٣	٧٠,٨	٦
٨	عدم وجود تنسيق كافى عن تقديم الخدمات بين الجهات المقدمة	٣٨	٣١,٧	٧٢	٦٠,٠	١٠	٨,٣	٢٦٨	٢,٢٣	٧٤,٤	٤
٩	عدم وجود تسويق أجتماعى للخدمات المتاحة	٢٩	٢٤,٢	٨٤	٧٠,٠	٧	٥,٨	٢٦٢	٢,١٨	٧٢,٨	٥
١٠	قلة عدد المتطوعين للمساهمة فى تقديم الخدمات للمرأة الريفية	٢٩	٢٤,٢	٢	١,٧	٨٩	٧٤,٢	١٨٠	١,٥٠	٥٠,٠	١٠
المجموع								٢٥٨٩	٢,١٦	٧١,٩	

بإستقراء بيانات الجدول السابق يتضح أنه يتكون من (١٠) فقرات وكانت المتوسطات الحسابية للفقرات تتراوح ما بين (٢,٨٦) كأعلى متوسط و (١,٥٠) كأدنى متوسط كما فى الجدول (١٢) وكانت أهم

المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية هى " ضعف التمويل المادى المتاح للبرامج " حيث تفوقت هذه العبارة وحصلت على الترتيب الأول بمجموع أوزان (٣٤٣) درجه وبوسط مرجح (٢,٨٦) وقوه نسبيه (٩٥,٣%) ، بينما أحتلت العبارة رقم (٦) والتى مؤادها " عدم وجود كوادر فنية قادرة على الوصول للفئات الأولى بالرعاية " الترتيب الثانى بمجموع أوزان (٣٠٤) درجه وبوسط حسابي (٢,٥٣) وقوه نسبيه (٨٤,٤%) مما يكون سبب فى عدم توفر التوعية لمشكلات النساء مما يؤدى إلى أفتقارهم للخدمات والأساليب الموجودة ، بينما أحتلت العبارة رقم (٥) والتى مؤادها " تعقد وتباطئ الأجراءات الروتينية " الترتيب الثالث بمجموع أوزان (٢٩٠) درجه وبوسط حسابي (٢,٤١) وقوه نسبيه (٨٠,٦%) ، بينما أحتلت العبارة رقم (٨) والتى مؤادها " عدم وجود تنسيق كافى عن تقديم الخدمات بين الجهات المقدمة " الترتيب الرابع بمجموع أوزان (٢٦٨) درجه وبوسط حسابي (٢,٢٣) وقوه نسبيه (٧٤,٤%) ، بينما أحتلت العبارة رقم (٩) والتى مؤادها " عدم وجود تسويق أجتماعى للخدمات المتاحة " الترتيب الخامس بمجموع أوزان (٢٦٢) درجه وبوسط حسابي (٢,١٨) وقوه نسبيه (٧٢,٨%) ، بينما أحتلت العبارة رقم (٩) والتى مؤادها " خوف الأهالى بالريف من المشاركة فى الأستفادة من هذه الخدمات " الترتيب السادس بمجموع أوزان (٢٥٥) درجه وبوسط حسابي (٢,١٣) وقوه نسبيه (٧٠,٨%) . كذلك تحتل العبارة رقم (١) التى مفادها " أرتفاع نسبة الأمية لدى المرأة الريفية " الترتيب السابع بوسط حسابى (١,٩٦) ومجموع أوزان (٢٣٥) وقوة نسبية (٦٥,٣%) قد يعود السبب في ذلك إلى أن البرنامج يفتقر فى تعليم النساء ، وقد أحتلت العبارة التى مؤداها "عدم الوعى ببرامج الحماية المتوفرة للمرأة الريفية " الترتيب الثامن بمجموع أوزان (٢٣٣) وبوسط حسابى (١,٩٤) وقوة نسبية (٦٤,٧%) مما يؤثر على النساء فى أستغلال هذه البرامج والمعلومات ، بينما جاء فى الترتيب الأخير الفقرة التى مفادها " قلة عدد المتطوعين للمساهمة فى تقديم الخدمات للمرأة الريفية " وذلك بمجموع أوزان (١٨٠) ووسط مرجح (١,٥٠) وقوة نسبية (٥٠,٠%) .

وحصل بُعد المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية على مجموع أوزان بلغ (٢٥٨٩) درجه ووسط حسابي (٢,١٦) وقوه نسبيه (٧١,٩%) ، وعلى ذلك يمكن القول أن فعالية بُعد المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي يقع بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ذات فعالية متوسطه.

مناقشة النتائج العامة للدراسة

الأجابة على تساؤلات الدراسة:

من قراءة البيانات التي تم جمعها بواسطة الأداة الرئيسية للدراسة يمكن الإجابة على التساؤل الرئيسى للدراسة والذى مؤداه ما فاعلية برامج الحماية الإجتماعية فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية كما يلى:

١ – بالنسبة للأجابة على التساؤل الفرعى الأول والذى مؤداه ما فاعلية خدمات الرعاية الصحية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة أتضح من نتائج الدراسة :

بلغت مجموع أوزان إستجابات المبحوثات على عبارات البُعد ككل (٤٧٢٩) درجه بوسط حسابي (٢,٦٣) وقوه نسبيه (٨٧,٦%) وهذا يعنى أن رضا المستفيدات عن خدمات الرعاية الصحية مما يدل على أستفادتهم منها بدرجة عالية تبعا لقياس المتوسط على المدى المحسوب لإستجابات المبحوثات مما يدل على أن خدمات الرعاية الصحية فى هذا البُعد ذات فعالية .

٢ – بالنسبة للأجابة على التساؤل الفرعى الثانى والذى مؤداه ما فاعلية الخدمات التعليمية فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة أتضح من نتائج الدراسة :

تنوع الخدمات التعليمية المقدمة فى القرى حيث أحتلت العبارات التي تدل على ذلك على المراتب الأولى وهذا يرجع إلى أهميه العملية التعليمية لكافة الفئات بصفه عامه والمرأة الريفية وهى تمثل الفئة المستفيدة من برامج الحماية الإجتماعية على وجة الخصوص، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن فعالية الخدمات التعليمية التي تقدمها برامج الحماية الإجتماعية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي بلغ (٢,٣١) ، حيث يقع المتوسط الحسابي (من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣) فعالية متوسطه.

٣ – بالنسبة للأجابة على التساؤل الفرعى الثالث والذى مؤداه ما فاعلية خدمات تحسين المستوى المعيشى فى تحقيق التمكين الأجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة أتضح من نتائج الدراسة :

أن فعالية بُعد خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي يقع بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ذات فعالية متوسطه ويرجع ذلك إلى آراء المستفيدات فيما يتصل بعبارات بُعد خدمات تحسين المستوى المعيشى للمرأة الريفية حيث جاءت تلك العبارات بمجموع أوزان (٣٢١٠) درجه ووسط مرجح بلغ (١,٩١) وقوه نسبيه (٦٣,٧%).

٤- بالنسبة للأجابة على التساؤل الفرعى الرابع والذى مؤداه ما فاعلية دور الأخصائى الإجتماعى فى تعزيز أستفادة المرأة الريفية من برامج الحماية الإجتماعية أتضح من نتائج الدراسة:

حرص الأخصائيين الإجتماعيين بالوحدات الإجتماعية على أستفادة المراة الريفية من مختلف البرامج والخدمات التى تقدمها الدولة والى تنعكس على تحسين المستوى المعيشى للمرأة بالتالى المساهمة فى تحقيق التمكين الإجتماعى لها وذلك طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي بلغ (٢,١٦) ، حيث يقع المتوسط الحسابي (من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣) فعالية متوسطه.

٥- بالنسبة للأجابة على التساؤل الفرعى الخامس والذى مؤداه ما المعوقات التى تحد من أستفادة المرأة من برامج الحماية الإجتماعية أتضح من نتائج الدراسة :

حصل بُعد المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية على مجموع أوزان بلغ (٢٥٨٩) درجه ووسط حسابي (٢,١٦) وقوه نسبيه (٧١,٩%) ، وعلى ذلك يمكن القول أن فعالية بُعد المعوقات التى تحد فعالية تمكين المرأة الريفية تعد متوسطة طبقا للوسط المرجح العام للبُعد والذي يقع بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ذات فعالية متوسطه.

٦- أما عن العلاقة بين برامج الحماية الإجتماعية وتحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة الريفية الفقيرة فلقد أتضح من نتائج الدراسة:

فقد بلغ مجموع أوزان إستجابات المبحوثات على عبارات البُعد ككل (٣٧٧٤) درجه بوسط حسابي (٢,٤٢) وقوه نسبيه (٨٠,٦%) وهذا يعنى أن رضا المستفيدات عن برامج الحماية الاجتماعية التى تسهم فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة الريفية (عالية) تبعا لقياس المتوسط على المدى المحسوب لإستجابات المبحوثات مما يدل على أن قوه البُعد ذات فعالية عالية حيث تقع في المدى الثالث والذي يتراوح (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠) ، ويدل ذلك على أن برامج الحماية الإجتماعية التى تقدمها الدولة (تكافل وكرامة – المشروطية الصحية – المشروطية التعليمية – فرصه) تسهم بشكل كبير فى تلبية أحتياجات المرأة الريفية وتحسين مجمل أوضاعها الإجتماعية إلى حد كبير.

المـــــراجـــــع

(١) **أحمد إبراهيم حمزة وعمرو محمود منصور. رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات الأمهات الصغيرات**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع والعشرون "الخدمة الاجتماعي وقضايا المرأة لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨، ص٥.

(٢) **عدلي على أبو طاحون: حقوق المرأة "دراسات دينية وسيولوجية"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

(٣) **محمود عرفان سرحان: آليات تفعيل مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات ذات الألوية بالتنمية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السابع والعشرون "الخدمة الاجتماعية وقضايا المرأة العربية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨، ص١.

(٤) **منال طلعت محمود: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٢٥٧.

(٥) **محمود عرفان**، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(٦) **مصطفى محمود عبد السلام: الفقر والعنف في المجتمع المصري "رؤية شاملة"**، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٢، ص٢.

(٧) **عزة عبد المحسن خليل: النساء ومواجهة الإفقار في مصر**، منتدى العام الثالث، القاهرة، مركز البحوث العربية، ٢٠٠٣.

(٨) **على الصاوي: العشوائيات ونماذج التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٧٩- ٨٢.

(٩) **طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٣١٨.

(10) Europa. Eu,"empowerment of women", Org, Retreved 19- 4- 2020, Edited.

(11) Marloes Huis, Nine Hansen, Sabine Otten. And others (28- 9- 2017). "A Three- Dimensional Model of Women's Empowerment" Implications in the Field of Microfinance and Future Direction" www. Frontiersin. Org, Retreved 19- 4- 2020. Edited.

٢ () **المجلس القومي للمرأة: إستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠**، احتفالية المرأة المصرية ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

٣ () **الأمم المتحدة، المجلس** الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المرأة، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، ٢٧ فبراير – ٩ مارس– ٢٠١٢.

(14) Onofiok, N. O. and Nanyelugo, D. O. "Weaning foods in West Africa: nutritional problems and possible solutions". Food and Nutrition Bulletin, Vol. 19, No. 2010.

(15) Nuha, Zulfa Ulin Pemberdayaan ekonomi keluarga melaui penanggulangan Feminisasi Kemiskinan (PFK) terhadap peningkatan Ekonomi keluarga Muslim di Kabupaten Blitar. Master thesis, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, (2018).

٦ () **الأمم المتحدة:** تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في الفترة من ١٨– ٢٢ مارس ٢٠٢٠.

٧ () **صلاح أحمد هاشم: الحماية الاجتماعية للفقراء "قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين"**، مؤسسة فريدريش ايبيرت، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٠.

٨ () **أبو الحسن عبر الموجود** إبراهيم: **الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير المنظم مع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية**، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠.

٩ () **خالد ياسين: أوضاع الحماية الاجتماعية في الدول العربية وعلى المستوى الدولي**، الندوة القومية حول الحماية الاجتماعية بين الواقع والمأمول، منظمة العمل العربية، ٢٠١٠م.

(20) Brearly Emily: The politics of poverty and the political economy of social protection in Latin America and the rise of conditional cash transfers, ph. D, the Johns Hopkins university, 2011.

٢١ () **وحدة التنمية البشرية** لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقاليه**، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٢ () **مجلس التنمية الزراعية** والريفية في كمبوديا: **إستراتيجية الحماية الاجتماعية للفقراء والمستضعفين** ٢٠١٥.

(23) Unicef integrated social protection systems Geneva, 2013.

(24) Etude de lacces a la protection sociale des femmes vivant en milieu rural. https: //www. Facebook. / Medecinsdu Monde Tunisie/ videos/ 19

(٢٥) **الأمم المتحدة: بناء قدرات المرأة الريفية على الصمود في ظل جائحة كوفيد-** ١٩ اليوم الدولي للمرأة الريفية ٥ أكتوبر ٢٠٢٠.

(٢٦) **نعيم عبد الوهاب شلبي: مشكلات المرأة المعيلة: المجلس القومي للمرأة**، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٢٧) **جيهان زكريا مصطفى: خدمة الفرد ومواجهة نقص وعي الريفيات بمخاطر تلوث المياه**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٥، ص٦.

(٢٨) **المجلس القومي للمرأة: سياسات تطوير وتنمية المرأة الريفية في اتجاه تحقيق أهداف الألفية**، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٢٩) **منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره**، ص٢٦٥.

(٣٠) **سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٢.

(31) Lucitalazo: Some Reflection on the Empowerment of Women, 1995, pp. 25- 27.

(٣٢) **محمود عرفان سرحان:** مرجع سبق ذكره، ص ص ٣: ٤.

(33) Reecha Upashyay: Women's Empowerment in India, 2005.

(٣٤) **سامية بارح فرج: استخدام إستراتيجية التمكين لتنمية قدرات المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية**، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧.

(٣٥) **سميرة إبراهيم الدسوقي: تقييم جهود المنظمات غير الحكومية في محو أمية المرأة المعيلة لتمكينها من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩، ص ٢٢٥٣.

(٣٦) **وفاء خليل أبو بكر: دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية**، رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٣.

(٣٧) **أحمد محمد حسن هريدي: دور الجمعيات الأهلية وتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٥.

(٣٨) **عبد المنصف حسن على رشوان: العلاقة بين برنامج إرشادي للأسرة الريفية وزيادة معدلات تمكين المرأة في منظمات المجتمع المدني**، ورقة عمل بالمؤتمر العلمي السابع والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨.

(٣٩) **سمر عزت أحمد: مؤشرات تخطيطية لتفعيل الخدمات المقدمة من مشروع حماية المرأة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعنفة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨.

(٤٠) **شريهان محمد رمضان: متطلبات تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٩.

(٤١) **عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

(٤٢) **عبد العزيز مختار وأحمد شفيق: المدخل في التخطيط للتنمية**، ١٩٩٧، ص٧٣.

(٤٣) **مسعد الفاروق حمودة** وإبراهيم عبد الهادي: **المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص(٣٥).

(44) Bartol 1. barker; the social work dictionary Baltimore; press 25 thed; 2003.

(٤٥) **إبراهيم عبد الرحمن رجب** وآخرون: **نماذج ونظريات تنظيم المجتمع سلسلة قراءات في تنظيم المجتمع**، الكتاب الثاني، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص (٣٧).

(٤٦) **فلاح الربيعي: دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة**، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤.

(47) Maria-Pia Waeikens: The role of social health protection, International Labour office, Geneva.

(٤٨) **رشاد أحمد عبد اللطيف: مقومات لحماية الاجتماعية بالوطن العرب**، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٤.

(49) Economic Commission for Africa and national labour Organization: social protection a development priority in the post- 2015 UN development agenda, 2012.

(٥٠) **صلاح أحمد هاشم: مرجع سبق ذكره**، ص١٤.

(٥١) **إيمان محمد عبد الستار: فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم، ٢٠١٧، ص٤٣.

(٥٢) **رشاد أحمد عبد اللطيف:** مرجع سبق ذكره ص ٣.

(٥٣) **إيمان محمد عبد الستار:** مرجع سبق ذكره ص٢٣.

(٥٤) **مؤتمر العمل الدولي**- الدورة المائة، التقرير السادس :**الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية**، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠١١.

(٥٥) **عبد الله عويدات: آثار العولمة على نظم الحماية الاجتماعية في الوطن العربي**، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٤.

(56) Webster's Collegiate Dictionary, fifth Edition, G & C Merriaco" Island, 1947, p 327.

(57) Ayaz Muhmmad And empowerment of marginalize groups, Pakistan Journal of social sciences Local governance, Vol.31. June 2011.

(٥٨) **سامية بارح فرج: مرجع سبق ذكره**، ص٣، ٢١.

(59) Doroth N. Gamble; Maric Over By Well, Citizen Participation, in Encyclopedia of Social Work ,Washingtoon N. A. S. W, 2001.

(60) Robert L. Barker: the Social work dictionary (Washington: N. A. S. W Press, 4 Edition, 1999), p. 120.

(٦١) **المجلس القومي للمرأة: الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية**، ٢٠٣٠ "الرؤية ومحار العمل" ط١، ٢٠١٧، ص٣٠.

(62) Nuha, Zulfa Ulin. op.cit.